الأمم المتحدة

A/56/PV.101

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

الجلسة العامة **١٠١**
الاثنين، ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سونغ – سو ..... (جمهورية كوريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

تأبين سعادة السير تشارلس أنتروبوس، الحاكم العام الراحل لسانت فنسنت وجزر غرينادين

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن نبدأ هذا الاجتماع، يُحزنني أن يكون عليَّ واجب تأبين الحاكم العام الراحل لسانت فنسنت وجزر غرينادين، سعادة السير تشارلس أنتروبوس، الذي وافته المنية منذ وقت قريب.

فبالنيابة عن الجمعية العامة أرجو من ممثل سانت فنسنت وجزر غرينادين أن ينقل تعازينا لحكومة وشعب سانت فنسنت وجزر غرينادين ولأسرة الفقيد سعادة السير تشارلس أنتروبوس.

وأدعو الممثلين إلى الوقوف والتزام الصمت لمدة دقيقة تأبينا وتكريما لذكرى سعادة السير تشارلس أنتروبوس.

التزم أعضاء الجمعية العامة الصمت لمدة دقيقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة سانت فنسنت وجزر غرينادين.

السيدة فيراري (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلمت بالانكليزية): سيدي الرئيس، بالنيابة عن حكومة وشعب سانت فنسنت وجزر غرينادين أود أن أشكركم وأشكر الجمعية العامة على تأبين رئيس دولتنا الراحل، بالتزام الصمت لمدة دقيقة.

إن السير تشارلس جيمس أنتروبوس، حامل وسام سانت مايكل وسانت جورج ووسام الإمبراطورية البريطانية، قد تُوفِّي يوم ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ في التاسعة والستين من عمره. فبعد حياة عملية ناجحة ومتميزة في القطاع الخاص، عَيَّنه حاكما عاما في ١٩٩٧ السير جيمس متشل الذي كان رئيسا للوزراء آنذاك. وقد ازدان منصب رئيس الدولة بشغل السير تشارلس إياه بكياسة وكرامة وتواضع. وعندما تغيرت الحكومة في آذار/مارس من العام الماضي، كان مما له دلالته أن اعترفت الإدارة الجديدة بأن السير تشارلس هو رئيس الدولة المثالي، وأسعدها كثيرا أن يستمر السير تشارلس في أداء دوره في ذلك المنصب.

إن رئيس دولتنا المحبوب الراحل كان يمشي مع الملوك غير أنه ظل دائما محتفظا بصلته بالعامة وبطابعه

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

02-42783 (A)
0242783

الإنساني. وفي يوم الاثنين ١٠ حزيران/يونيه الماضي ووري جثمانه الثرى بعد مراسم جنازة رسمية تشرفْت بحضورها؛ وحضرها كثيرون من رؤساء الدول وعلية القوم من العالم أجمع، وحضرها كذلك الآلاف من المواطنين العاديين، مما يشهد بالحب والاحترام اللذين كان شعب سانت فنسنت وجزر غرينادين يكنهما للحاكم العام الفقيد.

وقد خلف السير تشارلس أسرته المكلومة المكونة من زوجته الليدي غلوريا وثلاثة أبناء. وإن أسرته وأصدقاءه وشعب سانت فنسنت وجزر غرينادين سوف يفتقدونه بحزن. ونرجو لروحه أن ترقد في سلام.

البند ١٢ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اجتماع الجمعية العامة المكرس لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إن الجمعية العامة، عملا بالقرار ٥٦/٢٥٨ المؤرخ ٣١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢، ستعقد الجلسة العامة الأولى لاجتماع الجمعية العامة المكرس لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية.

وعملا أيضا بالقرار ٥٦/٢٥٨ ستُعقد اجتماعات لأفرقة غير رسمية من الخبراء في تواز مع الجلسات العامة. وفي هذا الصدد أود أن أذكّر الأعضاء بأن أول اجتماع غير رسمي لفريق من الخبراء سوف يعقد، كما أُعلن في يومية اليوم، بعد ظهر اليوم من الساعة ١٥/٠٠ إلى الساعة ١٨/٠٠ بقاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي. أما الاجتماع غير الرسمي الثاني للفريق فسوف يعقد غدا الثلاثاء، ١٨ حزيران/ يونيه من الساعة ١٠/٠٠ إلى الساعة ١٣/٠٠، في غرفة الاجتماعات رقم ٤.

وأود أيضا إبلاغ الأعضاء أن السيد عبد المجيد حسين، الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة، سوف يرأس فريق الخبراء غير الرسمي الأول. وسوف يرأس فريق الخبراء غير الرسمي الثاني السيد جان - دافيد لفيت، الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة.

وأقترح أن يقوم رئيسا الفريقين غير الرسميين بتقديم موجز للمناقشات التي تجري في فريقيهما، عند ختام الجلسة العامة التي ستعقد بعد ظهر الغد.

لا أسمع اعتراضا؛ تقرر ذلك.

بيان من الرئيس

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إنه ليسعدني ويشرفني بصفة خاصة أن أرأس هذا الاجتماع للجمعية العامة المكرس لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية. وتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي الاتجاه الرئيسي الذي يدفع عملية العولمة التي، بدورها، تقوم بتشكيل الاقتصاد القائم على أساس المعرفة في القرن الحادي والعشرين.

وثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات آخذة في تهيئة فرص جديدة للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. ويمكن أن تؤدي تلك التكنولوجيات إلى فروق ملموسة في حياة مئات الملايين من البشر حول العالم بتمكينهم من الاستفادة الكاملة من الاقتصاد العالمي المترابط. وحدثت في مجالات تلك التكنولوجيات جوانب تقدم جديدة تزيد من تعزيز القدرة الموجودة من قبل - وهي قدرة هائلة - على التعجيل المذهل بالتنمية، بالقفز عبر المراحل في تحقيق التنمية التكنولوجية.

وتستطيع تكنولوجيا الإعلام والاتصالات أن تسهم في تمكين المرأة، وفي تخفيض الفوارق بين الجنسين وفي مشاركة نشطة للأشخاص المعوقين والشيوخ في الحياة الاجتماعية - الاقتصادية وفي التنمية. وتستطيع أن تسد الفجوة بين سكان الريف والحَضر وأن تعزز كثيرا الكفاح العالمي ضد الأمراض، كفيروس نقص المناعة البشرية

المكتسب/الإيدز، والملاريا، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

بيد أننا نواجه واقعا محزنا، وهو أن هذه المقدرة الهائلة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الوقت الحاضر مطلقة العنان. وتهدد الفجوة الرقمية بإحداث المزيد من تهميش اقتصادات وشعوب البلدان النامية وكذلك البلدان ذات الاقتصاد الانتقالي. وبالإضافة إلى ذلك فإنه، بسبب دينامية ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالذات، يؤدي كل يوم يمرّ بدون عمل فعال إلى توسيع الفجوة مما يجعل الحاجة إلى جهود متضافرة من المجتمع الدولي أمرا على أقصى درجة من الإلحاح.

وفي الأمم المتحدة، تم الاعتراف بالحاجة الملحة إلى وضع تلك التكنولوجيات في خدمة تنمية الجميع وأدرجت في عدد من الوثائق الحكومية الدولية الهامة، لا سيما الإعلان الوزاري الصادر في عام ٢٠٠٠ عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والذي أيده مؤتمر قمة الألفية بعد ذلك. وأعتقد أننا نتفق جميعا على أنه يلزم وجود زعامة سياسية والتزام سياسي على أعلى مستوى في سبيل دمج برامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية في استراتيجيات التنمية الوطنية، لإيجاد بيئة معينة من الناحيتين التنظيمية والقانونية ووضع مصفوفة فعالة للتعاون الدولي.

إن التحقيق الكامل والسريع لإمكانية تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل التنمية على المستوى العالمي أمر يقتضي أكثر من مجرد الانسجام والقيادة على الصعيد الوطني؛ فهو يتطلب التزاما دوليا واسعا من جانب الزعماء السياسيين، بأن يعملوا في تضافر بينهم على أساس المصالح المتبادلة والشراكة الحقيقية في بناء، بيئة عالمية يمكن فيها تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمة النهوض بالتنمية للجميع. وأود أن أشير إلى أن دور الأمم المتحدة لا غنى عنه في ذلك.

وفي هذا الصدد، إني ممتن امتنانا خاصا لفخامة السيد عبد الله وادي، رئيس جمهورية السنغال، على التزامه التام بتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلى تفضله بحضور هذا الاجتماع على الرغم من جدول أعماله المزدحم. إن خطبة الرئيس وادي، التي تنم عن خبراته الواسعة وقيادته في سبيل تعزيز تلك التكنولوجيات على كلا الصعيدين الإقليمي والعالمي، سوف تضيء طريقنا وتنشئ الجو المناسب الذي سيسود الاجتماع في مناقشة كيفية تعزيز دور الأمم المتحدة في استعمال تلك التكنولوجيات للتنمية.

ومن أجل كفالة فعالية أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية على الصعيد الوطني أو الدولي، يتعين علينا أن نجمع بين جميع الأطراف المؤثرة ذات الصلة. ومن الجوهري بوجه خاص، إشراك القطاع الخاص بشكل فعال ومستدام. ويجب بالفعل أن يضطلع القطاع الخاص بدور حاسم في جهود تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو مصدر أساسي للابتكار التكنولوجي الذي يولد النمو الاقتصادي والعمالة والثروة. كما يمتلك القطاع الخاص الموارد المالية والتكنولوجية الضرورية لتقديم مساهمة هامة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية عن طريق إقامة شراكات مع القطاع العام على الصعيدين الوطني والدولي على السواء.

وتعتبر الأمم المتحدة في وضع فريد يمكنها من تعزيز مشاركة القطاع الخاص والشراكات بين القطاعين العام والخاص بصورة فعالة لمعالجة الفجوة الرقمية. وقد تمثلت إحدى الخطوات العملية الرئيسية الأخيرة التي ترمي إلى تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في سد الفجوة الرقمية ولا سيما عن طريق تعزيز مشاركة جميع الأطراف المؤثرة ذات الصلة،

في إنشاء فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وستستمع الجمعية إلى رئيس الفرقة قريبا. وأود أن أكتفي بالقول إننا نعتقد اعتقادا جازما بأن فرقة العمل، التي تعمل في تعاون وثيق مع المبادرات المتعددة الأطراف الأخرى، ستتمكن من تقديم مساهمة هامة في تعزيز دور الأمم المتحدة في تشجيع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية.

كما أرحب بما قدمته فرقة العمل المعنية بالفرص الرقمية التابعة لمجموعة الثمانية، التي أنشئت في مؤتمر قمة أوكيناوا، وخطة عمل جنوا من مساهمة قيمة جدا في زيادة الوعي وربط الشبكات وتعزيز مبادرات الأطراف المؤثرة المتعددة. كما سنستمع إلى رئيس فرقة العمل المعنية بالفرص الرقمية في هذه الجلسة. ولا يزال هناك قدر كبير من التعاون السار بين هاتين المبادرتين الرئيسيتين.

وفي ظل خلفية جميع المسائل التي ذكرتها والعديد من المبادرات التي تتصدى لمعالجة هذه المسائل، فإنني أعتبر أن مهمة هذه الجلسة للجمعية العامة وما تتسم به من قيمة زائدة فريدة تتمثل في زيادة التصور والوعي السياسيين؛ وتعبئة المزيد من الدعم من جميع الشركاء الرئيسيين؛ والاعتماد على عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفرقة العمل المعنية بالفرص الرقمية التابعة لمجموعة الثمانية ضمن نهج عام شامل؛ ومعالجة المسائل الأساسية في سياق أوسع.

والجمعية العامة أكثر المنتديات عالمية وتمثيلا للجميع لبلورة استجابة فعالة وذات منحى عملي ومنسق من المجتمع الدولي للتحدي العالمي المتمثل في تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخدمة التنمية مما سيساعد على بلوغ أهداف إعلان الألفية. كما يمكن أن يساهم اجتماعنا مساهمة هامة في الإعداد لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات الذي سيعقد عام ٢٠٠٣ في سويسرا وفي عام ٢٠٠٥ في تونس. ونحن نتطلع إلى الاستماع من السيد يوشيو أوتسومي، الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، الذي سيقدم لنا إحاطة إعلامية عن الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة صباح اليوم.

وأمامنا عمل جدي في هذين اليومين. وبإمكاننا أن نحدث أثرا ملموسا في حياة الناس في جميع أنحاء العالم بجعل مداولاتنا واقعية وذات منحى عملي. وينبغي أن تقوم مناقشاتنا على أساس شراكة حقيقية بين مصالح جميع الأطراف المؤثرة على الصعيدين الحكومي وغير الحكومي، الذين يتمكنون بضم جهودهم من النجاح في سد الفجوة الرقمية.

وأعطي الكلمة الآن إلى الأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم يا سيادة الرئيس والرئيس وادي على مبادرتكما التي جاءت في الوقت المناسب بعقد هذه الجلسة الهامة . وأود أن أشكر فخامة رئيس جمهورية السنغال الذي يتولى بلده مسؤولية المبادرات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا على مجيئه إلى نيويورك لحضور هذه الجلسة.

(تكلم بالفرنسية)

إن حضوركم هنا، يا سيادة الرئيس، يظهر تصميمكم وتصميم أفريقيا، على المشاركة في العديد من الإمكانيات التي تقدمها الثورة الرقمية من أجل تنمية القارة.

(تكلم بالانكليزية)

وقد برز بالفعل، خلال السنوات القليلة الماضية، توافق واسع في الآراء بشأن إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر وتيسير إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي. ويعتبر اغتنام الفرص التي تتيحها الثورة الرقمية من أهم التحديات الملحة التي نواجهها.

وقد تم القيام بقدر كبير من العمل. وتقدم فريق الخبراء الرفيع المستوى الذي طلبت مني الجمعية العامة عقده منذ ثلاث سنوات باقتراحات وتوصيات سليمة، وتم تنفيذ بعضها بالفعل. وأصبحت فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي أنشأتُها في العام الماضي بناء على طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أحد المنتديات الرئيسية لإجراء المناقشات حول السياسة العامة، ولا سيما فيما يتعلق بكيفية قدرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المساعدة على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. كما أصبحت بمثابة منصة لإقامة شراكات فيما بين مختلف الأطراف المؤثرة وتعمل على مد الجسور إلى المبادرات المماثلة الأخرى – وخاصة، كما استمعنا إلى رئيس الجمعية العامة، فرقة العمل المعنية بالفرص الرقمية التي أنشأتها مجموعة الثمانية في تموز/يوليه ٢٠٠٠. وتجسد فرقة العمل في حد ذاتها نهجا يتسم بالانفتاح والشمول عن طريق الجمع بين المسؤولين الحكوميين والمنظمات غير الحكومية والخبراء والقطاع الخاص.

ومع ذلك، وبالرغم من الجهود ومختلف المبادرات التي تستحق الثناء، فإننا لا نزال بعيدين جدا عن كفالة إتاحة فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصال للجميع. ولا تزال الفجوة الرقمية واسعة أكثر من أي وقت مضى، ولا يزال بلايين البشر منقطعين عن مجتمع عالمي تتزايد الروابط فيما بين أجزائه أكثر فأكثر. لماذا يجب أن يكون الأمر هكذا؟ اسمحوا لي أن أدلي بملاحظتين آمل بأن تساعدا هذه الجلسة على التفكير في نُهج جديدة وأكثر فعالية في معالجة السياسة العامة.

أولا، يجب أن تستند جهودنا إلى الاحتياجات الحقيقية لأولئك الذين نسعى إلى مساعدتهم. ويجب أن يشاركوا في هذه الجهود مشاركة كاملة وحقيقية. وثبت أن الكلام عن هذا الموضوع أسهل من تنفيذه. وعلينا أن نعمل بشكل خاص على التوصل إلى طرق أفضل لكفالة مشاركة البلدان النامية في جميع المراحل.

ثانيا، يجب أن تكون جهودنا مطردة في الأجل الطويل. وقد شهدنا في السنوات الأخيرة عددا من المبادرات المشجعة التي لم ترق، بكل أسف، إلى مستوى التطلعات. وتنوعت الأسباب، إلا أن أحد الأسباب الرئيسية تمثل في عدم كفاية الالتزام في الأجل الطويل من جانب أصحاب المبادرات ومؤيديها. وهناك درس واضح تستفيده فرقة العمل التي أنشأناها ومبادراتنا الأخرى. وتحتاج لكي تكون فعالة بمرور الزمن، إلى أن تغذيها الأطراف المؤثرة ويدعمها استمرار المشاركة وأخيرا وليس آخرا، تزويدها بالموارد الكافية في الأجل الطويل.

وهناك حاجة حقيقية إلى الجمع بين العديد من المبادرات، وتوحيدها بهدف مشترك وتصميم مشترك. وآمل أن تدفعنا هذه الجلسة على هذا الطريق. وللجميع – الحكومات و المجتمع المدني والقطاع الخاص – مصلحة حيوية في تعزيز الفرص الرقمية ووضع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في خدمة التنمية. وأرجو للجمعية جلسة مثمرة وأتطلع إلى النتائج التي ستسفر عنها مناقشاتها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من رئيس جمهورية السنغال.

أصطحب السيد عبد الله وادي، رئيس جمهورية السنغال إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد عبد الله وادي، رئيس جمهورية السنغال، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس وادي (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أولا بأن أعرب مرة أخرى عن امتناني القلبي للشرف العظيم

الذي أضفاه على السنغال قرار رئيس الجمعية العامة الكريم بدعوتي لأكون المتكلم الرئيسي في اجتماع الجمعية العامة المكرس لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية.

أشعر بغبطة عظيمة لأن هذه الدعوة تجئ من رجل ذي رؤية والتزام أفادت سجاياه البارزة، كرجل دولة محنك، وبرلماني متفان وأكاديمي لامع، إلى حد كبير، عمل الجمعية العامة خلال هذه الدورة.

وفي الحقيقة، أني لم أفاجأ بمنجزاتكم، سيدي الرئيس. فأنتم، كمواطن بارز من مواطني جمهورية كوريا، تنتمون إلى أمة أبية من أصحاب الإنجاز الحقيقيين الذين تمكنوا خلال جيل واحد، من تخطي عقود من التخلف الاقتصادي ليصبحوا أصحاب واحد من أعلى الاقتصادات في العالم.

(تكلم بالفرنسية)

وأود أن أشكركم بحرارة، سيدي الرئيس، على مبادرتكم الجديرة بالثناء. وأود أيضاً أن أتوجه بتحية إجلال خالصة لأمينكم، وأميننا العام، السيد كوفي عنان، وإلى الرئيس خوسيه ماريا فيغيريس-رئيس دولة كوستاريكا السابق، وهو شخصية بارزة في تطوير التكنولوجيا الرقمية في بلده، الحاسم الذي قام به في إنشاء وتعزيز فريق الدراسة المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

لقد جاءت مبادرة عقد هذا الاجتماع من الجنوب، الذي يعاني من آثار ''الفجوة الرقمية''. وباعتباري منسقا جديدا للشراكة من أجل تنمية أفريقيا لهذا الجانب البالغ الأهمية من استراتيجيتنا الإنمائية، أدرك إدراكا تاما مدى أهمية وتوقيت اجتماعنا. ولهذا تشرفني بشكل خاص هذه الدعوة لمخاطبة مجتمع الأمم كمتحدث رئيسي بشأن هذا الموضوع.

إن المكاسب والمخاطر الهائلة التي تنطوي عليها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي أصبحت اليوم حاسمة لتقدم الأمم، هي السبب في جعل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا - التي اعتمدت في تموز/يوليه في لوساكا، في مؤتمر القمة السادس والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية، المعنون ''المبادرة الأفريقية الجديدة'' - هذا القطاع واحدا من أولوياتها الرئيسية.

وأود أن أذكر بأن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا تقوم على دعائم أساسية عديدة، وهي الحكم الصالح؛ واتخاذ الإقليم كأساس للتنمية، وليس الدولة؛ وأخيرا، الاعتماد بشكل كبير على القطاع الخاص.

لقد اختارت الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا ثمانية قطاعات ذات أولوية: البنية الأساسية، والتعليم، والرعاية الصحية، والزراعة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والطاقة، والبيئة، والوصول إلى الأسواق، مع تنوع المحاصيل الزراعية.

إن شركات سيسكو، وهيوليت - باكارد، وميكروسوفت، وتيسكالي وشركات ضخمة أخرى في قطاع التكنولوجيات الجديدة، وقد أيدت نداءنا، كانت ممثلة على نطاق كبير في نيسان/أبريل الماضي في داكار في المؤتمر المعني بالشراكة مع القطاع الخاص من أجل تنمية أفريقيا، وأعربت بوضوح عن رغبتها في مساعدة أفريقيا في مغامرتها التكنولوجية الجديدة الأخاذة.

ولذلك، أود أن أذكر هنا ببعض التدابير العملية التي تطلب أفريقيا، في نتائج وقرارات داكار تأييد المجتمع الدولي لها. وهذه تتضمن إنشاء شبكات الاتصالات الدولية ''الإنترنت''، مما يمكن بالتالي من نقل المعلومات الصوتية والمرئية بين حكومات المنطقة، أو، بالفعل، حكومات القارة بأسرها. ولماذا لا يعقد مؤتمر أفريقي رقمي؟

والتدابير الأخرى تتضمن مواءمة الإطار التنظيمي لقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، على الأقل في كل

منطقة من المناطق، لتيسير الاستثمار الأجنبي؛ وإضفاء التكنولوجيا الرقمية على التراث الثقافي لأفريقيا، وعلى وجه الخصوص عن طريق إنتاج ''القرص المدمج - ذاكرة قراءة فقط'' بشأن تاريخ أفريقيا. وهذا المشروع، الهام بشكل خاص بالنسبة لي، يجري تنفيذه الآن في السنغال.

هناك تدبير آخر هو إنشاء مخزن معلومات إلكتروني لعموم أفريقيا للتجارة وتبادل المنتجات الأفريقية - وعلى وجه الخصوص المصنوعات الحرفية - ولجعل التجارة الالكترونية القوة الدافعة للنمو الاقتصادي؛ وإنشاء وحدات صناعية لإنتاج المعلومات ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية؛ وأخيرا، إنشاء صندوق عالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمساعدة أفريقيا على التغلب على الفجوة الرقمية التي تفصلها عن العالم المتقدم النمو.

وعلاوة على ذلك، فإن تخلف أفريقيا في هذا المجال، وهو أمر ليس متعذراً تجنبه، يعالج الآن وهو في الطريق إلى القضاء عليه، لأن الكفاح مستمر، كما ألاحظ بسرور. وتبذل الآن جهود لبلوغ هذه الغاية حتى تتحقق هذه المواطنَة الكوكبية الجديدة - الثورة الرقمية.

وفي الحقيقة؛ أن النظام الجديد تماما المتمثل في الاتصال عبر الألياف الضوئية تحت الماء، الذي افتتحته في السنغال يوم ٢٨ أيار/مايو الماضي، والذي يربط بين أوروبا وأفريقيا وآسيا عبر ٠٠٠ ٢٨ كيلومتر، يبين أن قارتنا على طريقها فعلا نحو التحرر الرقمي، لأن هذا النظام يسمح لأفريقيا بأن تكون متصلة باستقلال تام وبتكلفة أقل، بالشبكة العالمية.

إن استخدام الكابلات الرقمية تحت سطح الماء يقضي بالفعل على السفر العالي التكلفة عبر المراكز الحضرية الكبرى خارج القارة. وهو يضمن الاستقلال، والنفقات المخفضة وربط المستخدم ببقية العالم. وكما تدركون، فإن بلدانا إفريقية عديدة تعتمد على بعض العواصم الأوروبية للاتصال حتى فيما بينها.

وهذه الأعجوبة التكنولوجية - التي بدأناها مؤخرا، نفذت في وقت قصير نسبيا، في عدة أشهر، بفضل اشتراك شركات من الجنوب والشمال - تقدم مثالا محددا من المشروعات التكنولوجية الجديدة التي تسعى الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا إلى تعزيزها عن طريق الشراكات الخاصة.

وبالفعل، إذا أتيحت للأفريقيين نفس الظروف المواتية مثل بقية الشعوب، ليس هناك شك في أن لديهم نفس كل الموارد الفكرية الضرورية لمواجهة تحدى مجتمع المعلومات والاتصالات. وعلى أساس هذا الاعتقاد قررت أن نبدأ بحزم سياسة قوية لنشر تكنولوجيا معلومات واتصالات جديدة في السنغال.

وافتتحت مؤخرا مشروعا ضخما - سايبرفيل - وهو حديقة تكنولوجية على أطراف داكار ذات بنية أساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية لها قدرة تنافسية عالية. وهي مصممة لاستضافة الشركات الكبرى العاملة في مجال التكنولوجيات الجديدة والشبان الأفارقة المبتدئين النابغين الذين يرغبون في أن يكونوا مشاركين في الاقتصاد الجديد. وهنا، مرة أخرى، هذا مشروع بدأته السلطات العامة لكنه أصبح مشروعا خاصا، يضم القطاع الخاص في السنغال والقطاع الخاص الأمريكي.

لقد حان الوقت لكي تستخدم أفريقيا مواردها البشرية على النحو الأكمل وذلك بالاستفادة من الإمكانات الهائلة لتسيير الأعمال بوسائل إلكترونية، وبالتكنولوجيا الرقمية الآخذة في الانتشار واستنباط الحلول باستخدام تكنولوجيا المعلومات. لقد أحرزت البلدان الآسيوية النجاح في هذا المجال، وكانت حينما استهلت جهودها تعيش في ظل

ظروف مماثلة لظروفنا. من أجل ذلك، أعتقد أن بإمكان أفريقيا أن تحقق النجاح في هذا المجال على جناح السرعة.

وقامت السنغال من جانبها بتجربة مبدئية ناجحة في مجال العلاج الطبي عن بعد تم تكرارها في الأسبوع الماضي. لقد أجرى الآباء في داكار فحصاً بواسطة القمر الاصطناعي لـ ٦٠ امرأة من الحوامل اللاتي يعشن في أبعد المناطق النائية المعزولة في البلد. وحدث ذلك مرة أخرى قبل ٧٢ ساعة مضت. إن منظر الجنين الذي شاهده الناس وهو يلعق إبهامه في بطن أمه وإدراكهم بأن إساءة معاملة الأم تعني معاملة الطفل معاملة وحشية، يمثل ثورة اجتماعية وثقافية حقيقية. وفي الواقع، شاهدنا الناس وقد أمسكوا رؤوسهم بأيديهم من فرط تعجبهم.

وحققنا نجاحا مماثلا في قطاع التعليم، حيث قدمت شركة مايكروسوفت بلا مقابل برنامجا تمهيديا في علم الحاسوب للمدارس العامة. وتقوم مراكز الرعاية النهارية التي تأسست في إطار برنامج كوخ لكل الصغار – وأنا أهتم بهذا المشروع بصفة خاصة – بتدريب الأطفال الذين تبلغ أعمارهم ما بين الثانية والسادسة باستخدام ألعاب تثقيفية عصرية – لا تزال امتيازاً يختص به الأطفال في البلدان المتقدمة النمو. وتستخدم تلك المراكز ألعابا حاسوبية تمهيدا لدخول الأطفال في عالم الحاسوب. واعتمدت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة هذا البرنامج بصفته برنامجا عالميا.

وجامعتنا المزمع إقامتها، جامعة المستقبل الأفريقي – وهي جامعة بدون حدود ولا يحتاج المرء للسفر إليها – ستقدم بواسطة السياتل برامج كاملة، ودورية تم اختيارها بعناية من جامعات غربية. وبفضل هذا البرنامج، لن يحتاج الطلبة بعد الآن إلى السفر إلى خارج البلد، لأن درجاتهم ستتطابق – ”ولا تتكافأ فقط“ – تماما مع الدرجات التي تمنحها وتصدرها الجامعات المرتبطة بالبرنامج. ولذلك تود السنغال التي دخلت العصر التكنولوجي أن تتوفر لها إمكانية الوصول إلى طريق المعلومات السريع بدلا من البقاء على هامش إنجازات الألفية الجديدة.

وليس ثمة شك في أن التكنولوجيات الجديدة تفترض شكلا أعلى من أشكال الديمقراطية يتسنى لكل فرد فيه أن يمضي قدما بنفس السرعة: سرعة الالكترون، أو أن شئت فقل، سرعة الضوء. ولكن لن تصبح هذه الديمقراطية، التي يمكن أن تتاح للجميع بفضل الذكاء الذي هو هبة الطبيعة، حقيقة إلا إذا أتيحت الفرصة لكل فرد لكي يكون طرفا عاملا في تفاعل قواها.

ورغبتنا هذه رغبة مشتركة في أفريقيا في الوقت الحاضر من خلال الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومن خلال المشاريع التي سنقدمها إلى مجموعة الثمانية كجزء من شراكتنا مع العالم الغربي، والتي أود أن أشير إليها على أنها شراكة للقطاعين العام والخاص، على حد سواء. ومن بين جملة أمور، تعني أفريقيا عناية خاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولدينا بالفعل مشاريع عديدة يتعين على القطاع العام أن يدعمها، ويتعين أيضا أن تحظى باهتمام القطاع الخاص. ولذلك، لا بد أن تهدف شراكتنا إلى إتاحة الفرص لكل بلد وكل رجل وكل امرأة. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن ينصب تركيزنا على الفوارق الدولية الكبيرة المتعلقة بملكية الحواسيب. ولا بد أن نكافح بكل عزم من أجل أن نحقق على نطاق واسع سبل الوصول إلى شبكات المعلومات والاتصالات.

وفي الختام، أود أن أوجه نداء رسميا إلى جميع الشركاء: الحكومات، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الدولية، والأوساط العلمية وجميع المشتركين النشطين في هذه المغامرة الرائعة. وأحثهم على

الاشتراك في بذل الجهود معنا ومع المجتمع الدولي ومع الأمين العام، الذي استطاع أن يبث الروح في مؤسساتنا. لقد أصبحت الدول بمثابة مختبرات علمية تدعمها القرارات السياسية. وهذا هو سبب التغيير المطرد العميق الجذور الجاري حاليا الذي نشاهده فيما يتعلق بنظرة العالم، بما فيه أفريقيا، إلى هذه المؤسسات.

ونتصدى الآن للتحديات الهائلة التي تمثلها الثورة الرقمية التي تصبو أفريقيا إلى الانضمام إليها – أفريقيا القارة التي تشعر بالفخر لأنها قادرة، مع شعورها بالكرامة، على مواصلة القيام بدورها في مجتمع الدول.

(تكلم بالانكليزية)

ومع أخذ ما تقدم في الحسبان، أود أن أنضم إلى الجمعية العامة لنشرب نخب الشراكة المعززة بين الأمم المتحدة وأفريقيا والتي تنشد تنفيذ برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تنفيذا تاما، وعقد اجتماع مثمر للجمعية العامة معني بتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أتوجه بالشكر، بالنيابة عن الجمعية العامة، لرئيس جمهورية السنغال على بيانه الذي أدلى به على التو.

ووفقا لقرار الجمعية العامة ٥٦/٢٨١، المؤرخ ١ أيار/مايو ٢٠٠٢، أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد إيفان سيمونوفيتش، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي) (تكلم بالانكليزية): إن الحاجة إلى نقل التكنولوجيا وتحسين إمكانية الحصول على المعرفة مسألة موثقة وواضحة تماما. وبالرغم من أن المعرفة والتطور التكنولوجي من بين العوامل الهامة للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، هناك تركيز شديد للمعرفة، والتكنولوجيات المستنبطة منها، في عدد محدود من البلدان. ولا يزال أغلب سكان العالم يعيشون في حالة فقر و لم يحصدوا حتى الآن المزايا الكاملة للثورة التي حدثت في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ولا تقتصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مجرد التغييرات الهيكلية التي تحدث حاليا في المجتمع كنتيجة لهذا التقدم، والأهم من ذلك هو أثر تلك التغييرات على الناس. وبغض النظر عن المكان الذي نعيش فيه أو طريقة معيشتنا اليوم، فإننا نتأثر بمجتمع المعلومات ويعزى ذلك إلى عملية العولمة. ومع ذلك لا نتمكن بصورة دائمة من جني مزاياه على الصعد الإقليمية والوطنية والمحلية. ويمكن أن تصبح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة قوية من أجل تنمية الموارد البشرية في كل مكان، حسبما يتم إبرازه كجزء من موضوع تنمية الموارد البشرية في الجزء الرفيع المستوى من المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي سيعقد في بداية الشهر المقبل. وينبغي أن يستفيد الجميع من أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات الوظائف والصحة والتعليم والتجارة وفي مجالات أخرى كثيرة. وتعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة قوية هائلة تساعد على تحقيق أهداف التنمية الواردة في إعلان الألفية وتساعد أيضا على تحقيق أهداف المؤتمرات الدولية. ولا بد من استخدام هذه الإمكانية على نحو أفضل.

وفي السنوات الأخيرة، أولى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أولوية لسد الفجوة الرقمية. وفي عام ٢٠٠٠، اعتمد المجلس إعلانا وزاريا رئيسيا (انظر E/2000/L.9) بشأن دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التنمية. واقترح الإعلان طائفة من المبادرات لتعزيز الفرص الرقمية. وأكد أن تكنولوجيات المعلومات والاتصال يمكن أن تؤدي دورا هاما في تعجيل النمو وتعزيز التنمية المستدامة والقضاء على الفقر في البلدان النامية، وفي تيسير اندماجها الفعال في الاقتصاد

العالمي. والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، كعامل حفاز تجتمع فيه كل الأطراف الفاعلة لتحقيق الأهداف المشتركة للقضاء على الفقر والنهوض بالتنمية، له دور واضح في إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية.

ودعا الإعلان الوزاري أيضا منظومة الأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للاضطلاع بدور أساسي في تعزيز ترابط جميع الجهود المبذولة لزيادة الأثر الإنمائي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال. واستجابة لهذه الدعوة أنشأ الأمين العام فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، كما ذكّرنا بذلك لتوه.

إن إنشاء فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصال عزز التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة. كما أنه أعطى دفعة جديدة لثروة من الجهود التعاونية من جانب الحكومات والمؤسسات المتعددة الأطراف، والمانحين والقطاع الخاص والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين لتعزيز الأثر الإنمائي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال. ومن وجهة نظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تمثل فرقة العمل هذه جهدا رائدا. فهذه هي المرة الأولى التي بدأ فيها المجلس مثل هذا المسعى الواسع النطاق، الذي لا تشترك فيه منظومة الأمم المتحدة فحسب، بل والحكومات والقطاع الخاص أيضا، في سعي حثيث لتحقيق الأهداف الإنمائية. وسنبني على هذه التجربة في إطار اتخاذنا لخطوات تزيد من أثر العمل الذي يقوم به المجلس الاقتصادي والاجتماعي. والمجلس ملتزم بمساعدة المجتمع الدولي على مواجهة تحدي الفجوة الرقمية.

في العام الماضي، وفي إطار الجزء المتعلق بالتنسيق من الدورة الموضوعية، عزز المجلس العمل الذي بدأه الإعلان الوزاري. فقد استعرض دور الأمم المتحدة في تعزيز إمكانيات الحصول على المعرفة والتكنولوجيا، بما في ذلك من خلال الشراكات. وتَمثَّل أحد الإسهامات الرئيسية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تعبئة وتنسيق جهود منظمات الأمم المتحدة في مواصلة مساعدة البلدان على إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال ووضع السياسات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال بغية النهوض بالتنمية الوطنية والإقليمية. وتحقيقا لهذه الغاية، يساعد المجلس الوكالات والصناديق والبرامج على مواصلة تركيزها على هذه الأهداف. وسيُبقِي المجلس تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مركز متقدم على جدول أعماله وسيتابع عن كثب عمل فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

وفضلا عن ذلك، يساعد العديد من المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية وشركائها البلدان النامية على مواجهة التحديات الناشئة عن التقدم السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال. وفي حين أن العديد من هذه الأنشطة كان نتيجة جهود تعاونية لجهات متعددة من أصحاب المصلحة، من الأهمية بمكان أن تكون كل الأطراف على علم بالعمل الذي يقوم به الآخرون كيما تؤدي كل الجهود إلى التنفيذ الفعال وتحقيق أفضل النتائج. وفي هذا الصدد، يصبح قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدور تنسيقي أمرا أساسيا.

الشراكة والتعاون بين كل أصحاب المصلحة أصبحا بشكل متزايد عنصرا أساسيا في تحقيق الأهداف الإنمائية. وعلى سبيل المثال، وصلت الشراكة إلى مستوى لم يسبق له مثيل في المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، المعقود في مونتيري. وخلال ذلك المؤتمر، طُلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يساعد على ضمان أن تبقي المنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص على مشاركتها باهتمام في عملية المتابعة.

وإنني على ثقة من أن مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة سيضع الآن عنصر الاستدامة في عملية التنمية في صدارة جدول الأعمال الدولي. وسيوفر منطلقا جديدا وقويا لبدء جهود الشراكة لتحقيق تنمية أكثر توازنا، تؤدي فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصال دورا هاما.

أخيرا، يمثل مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات الذي سينعقد في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥ ، فرصة أساسية لمناقشة الأعمال الإضافية الضرورية لسد الفجوة الرقمية واستخدام كامل إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتحقيق أهداف الألفية.

المعرفة مفتاح التنمية. وإذ نتكلم الآن، فإن التكنولوجيا – وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصال – تحرز تقدما سريعا، في حين أنها تترك مسألة التفاوتات في التنمية بدون حل. وأود أن أؤكد للجمعية أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ملتزم بمساعدة المجتمع الدولي في مواجهة هذا التحدي. وإن المبدأ الذي نسترشد به في جهودنا ينبغي أن يتمثل في أن التنمية للجميع تفترض مسبقا توفر المعرفة للجميع وتكنولوجيا المعلومات والاتصال للجميع، دونما تمييز.

أتمنى لهذا الاجتماع كل النجاح.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٦/٢٨١ المؤرخ ١ أيار/مايو ٢٠٠٢، أعطي الكلمة الآن للأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، السيد يوشيو أوتسومي.

السيد أوتسومي (الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية) (تكلم بالانكليزية): إنه لشرف عظيم للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية أن توجه إليه الدعوة للإدلاء ببيان في إحدى جلسات الجمعية العامة.

موجة تغيير تكتسح العالم الذي أصبح يعرف الآن بـ ”بمجتمع المعلومات“. وقبل عامين، انتابت سكان العالم حالة من القلق الشديد إزاء مشكلة تحويل التاريخ في الحواسيب عام ٢٠٠٠، حيث كان يخشى إن توقفت الحواسيب عن العمل بصورة سليمة، ستتوقف الاتصالات السلكية واللاسلكية، كما ستتوقف القطارات، وقد تتحطم الطائرات، وقد لا يتمكن أحد من سحب أموال من حساباته المصرفية، وبالتالي ستقع الكارثة حتما. ولحسن الحظ لم يحدث شيء من ذلك، بفضل دقة تخطيطنا والإجراءات التي اتخذناها. وقد عمل الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية جاهدا لمواجهة المشكلة.

إن المزايا والمنافع التي يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصال أن تعود بها على الأنشطة التعليمية والتجارية والطبية والحكومية تفوق الحصر؛ وهي تجعل من القرية العالمية حقيقة واقعة. مع ذلك، لا يزال العديد من سكان العالم مستبعدين. ولنأخذ الهاتف على سبيل المثال. فهناك ٨٣ بلدا لا يزال لديها أقل من ١٠ خطوط لكل ١٠٠ مواطن؛ و ٢٥ بلدا لا يزال معدل الخطوط الهاتفية بالنسبة للسكان لديها أقل من ١ في المائة. والوضع أسوأ فيما يتعلق بإمكانية الاتصال بشبكة الإنترنت. فحوالي ٦١ بلدا لديها أقل من مستخدم واحد من كل ١٠٠ مواطن.

وعلاوة على ذلك، عادة ما تكون أسعار الخدمات مرتفعة بشكل يحول دون استخدامها. إن مكالمة هاتفية من جنيف إلى الولايات المتحدة تكلف أقل من ٥ سنتات للدقيقة باستخدام أحدث التكنولوجيات، وهو نفس السعر الذي تتكلفه المكالمة إلى المدن المجاورة في فرنسا. إلا أن مكالمة هاتفية من جنيف إلى العديد من أنحاء أفريقيا تكلف أكثر من دولار للدقيقة – أي ٢٠ ضعفا. فإذا انخفض السعر، ستتحسن فرصة المواطنين الأفارقة للحاق بالعالم. وتلك حقيقة.

وفي الأيام على عهد آبائنا، كان وجود الهاتف في المنزل ترفا. لكن الاتصالات السلكية واللاسلكية أصبحت في عالم اليوم، ضرورة. وبدونها، لا يمكن أن نعمل بكفاءة، ولا يمكن أن نصبح جزءا من العالم الحديث ولا أن نشارك في منافع الحياة الاقتصادية المزدهرة. وبطبيعة الحال، لا يمكن للبشر أن يعيشوا على المعلومات وحدها، لكن من الواضح تماما أن البشر، سواء للأفضل أم للأسوأ، يدخلون الآن عصرا تصبح فيه الأنشطة المتصلة بالمعلومات جزءا أساسيا من الناتج المحلي الإجمالي. المعلومات مفتاح للميزة التنافسية سواء لقطاع الأعمال أو للدول الحديثة.

ولذلك يصبح من أكثر الأمور إلحاحا بناء هيكل أساسي للاتصالات السلكية واللاسلكية لتنمية الموارد البشرية المقتدرة واستغلال تكنولوجيا المعلومات على أفضل نحو في كل جانب من جوانب النشاط البشري. وينبغي لنا توفير فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى كل مواطن في العالم. ويجب علينا سد الفجوة الرقمية وتحويلها إلى فرصة لاستخدام التكنولوجيا الرقمية.

وهذه في الحقيقة هي الولاية المحددة للاتحاد العالمي للاتصالات السلكية واللاسلكية، وهو وكالة الأمم المتحدة المسؤولة عن المواصلات السلكية واللاسلكية. ومنذ أن أنشئ الاتحاد في عام ١٨٦٥ ظل يعمل جاهدا على تحقيق ذلك الهدف بالتحديد.

وكان من المراحل المبكرة للنمو الاقتصادي الانتقال من الاقتصاد الزراعي إلى اقتصاد صناعي. وإذا كان يتعين على كل البلدان أن تمر بنفس مراحل التنمية، فإن العالم النامي لن يسد الفجوة مطلقا. غير أن الكثيرين يدركون أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد تُمكِّن البلدان من القفز في عملية التنمية بالانتقال مباشرة إلى مجتمع تدفعه المعلومات، على افتراض أن تتخذ تلك البلدان الخطوات الصحيحة. ولبناء مجتمع تدفعه المعلومات، لا نحتاج بالضرورة إلى توفر الشروط الأساسية التي ساعدت على إحداث الثورة الصناعية، مثل تراكم الثروة ومرافق الإنتاج الضخم. إن ما نحتاجه اليوم هو تكوين أفراد واستثمار أصغر نسبيا في الهيكل الأساسي لتكنولوجيا نقل المعلومات. فاليوم يمكن لأي شخص أن يعمل ويقدم إنتاجا للسوق العالمية، إذا ما توفرت وسائل الاتصال بسهولة وبسعر زهيد.

وفي مجتمع المعلومات، يقوم بمعظم العمل أفراد يستخدمون الحواسيب وشبكات الاتصال الإلكتروني، وبالتالي فإن قوة حجم الاقتصاد تفقد أهميتها. ويصبح وجود شبكة توزيع معقدة، أو العديد من طبقات الوسطاء، أو هيكل تراتبي متصلب، بلا جدوى - بل يصبح عقبة. ولذا فإن العالمين المتقدم النمو والنامي يصبحان، على عتبة مجتمع المعلومات، واقفين على نفس نقطة البداية.

وهناك فعلا العديد من قصص النجاح التي توضح كيفية استخدام المعلومات وتكنولوجيا الاتصال على أفضل نحو من أجل التنمية. وتشمل هذه صناعات البرامج الإلكترونية في إسرائيل، وفي بنغالور بالهند، وفي المراكز الصناعية الآسيوية في هونغ كونغ وسنغافورة، أو حتى في قرية جبلية صغيرة في بيرو نجحت في بيع منتجاتها الزراعية في نيويورك عن طريق التجارة الإلكترونية ورفعت دخول الأسر خمس مرات بهذه العملية.

وسيكون تحول مجتمع المعلومات شبيها جدا في عمقه بالانتقال من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي. وفي الماضي أدت هذه التغيرات إلى رابحين وخاسرين. وازدهرت بعض البلدان، بينما تخلفت أخرى عن الركب. ويمكن أن يحدث ذلك مرة أخرى، وإذا لم نتخذ أي إجراء، فإن الفجوات القائمة ستتسع. لا، يجب ألا نرتكب نفس الأخطاء بالنسبة لمجتمع المعلومات المقبل. ويتعين على قادة

العالم، باتخاذهم القرارات الصحيحة، تحديد اتجاه مجتمع المعلومات وإقامة عالم أكثر عدلا وازدهارا وسلاما. ولن تكون تلك مهمة سهلة، ولكني واثق بأننا يمكن أن نعمل معا على ضمان أن يكون لدى القادة السياسيين الفهم الصحيح لمجتمع المعلومات ووضع استراتيجية عالمية لتهيئة وضع يكسب فيه الجميع. وهذا هو هدف مؤتمر القمة العالمي المقبل المعني بمجتمع المعلومات.

وأحد أمثلة الحالة التي يكسب فيها الجميع قد يتمثل في إقامة سوق تنافسية لتكنولوجيا نقل المعلومات. وهذا من شأنه تهيئة فرص جديدة للأعمال التجارية للعالم المتقدم النمو لبيع منتجاته وخدماته. وفي ذات الوقت، سيمكن اختراق تكنولوجيا نقل المعلومات على مستوى عال البلدان النامية من القفز إلى الأمام إلى اقتصاد توجهه المعلومات. ولذا فإن إنشاء سوق تنافسية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات يجب أن يتابع بوصفه استراتيجية عالمية. وستكون هناك مسائل عديدة تفيد البلدان المتقدمة النمو والعالم النامي على السواء نتيجة لإقامة مجتمع المعلومات.

ولتهيئة وضع يكسب فيه الجميع في مؤتمر القمة، سيكون من الضروري أولا صياغة رؤية لمجتمع المعلومات تعود بفوائدها الإيجابية علينا جميعا. وثانيا، ينبغي لمؤتمر القمة أن يرسم خطة عمل واضحة وملموسة لتحسين سبل الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن ينفذها جميع أصحاب المصلحة. وثالثا، ينبغي لمؤتمر القمة أن ينظر إلى ما وراء التكنولوجيا والتركيز على التطبيقات. والهدف الحقيقي ليس الحصول على مزيد من الحواسيب أو مزيد من الهواتف، بل توسيع إتاحة سبل الحصول على المعلومات، وضمان حق الاتصال، والتركيز على كيفية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية الأوسع، مثل القضاء على الفقر.

وبغية أن يصبح مؤتمر القمة معلما بارزا في مجتمع المعلومات، يجب أن يكون هناك التقاء حقيقي بين الأفكار، يجمع كل أصحاب المصالح، من العالمين المتقدم النمو والنامي على السواء. ويجب أن يتيح فرصة فريدة لرؤساء الدول، ووكالات الأمم المتحدة، وواضعي اللوائح التنظيمية، والقادة الصناعيين، والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني للاجتماع معا ومناقشة كل المسائل ذات الصلة في مجتمع المعلومات.

ولن تكون تهيئة وضع يكسب فيه الجميع مهمة سهلة. ولكني واثق بأننا يمكن أن نعمل معا لإنجاح مؤتمر القمة وضمان أن يأذن مجتمع المعلومات بالدخول في عالم تفيد فيه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جميع سكان العالم، مما يساعد على القضاء على الفقر وينشئ عالما عادلا ومزدهرا ينعم بالسلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٦/٢٨١ المؤرخ ١ أيار/مايو ٢٠٠٢، أعطي الكلمة الآن لرئيس فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، السيد خوسيه ماريا فيغويريس أوسلن.

السيد فيغويريس أوسلن (رئيس فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أشكركم على قيادتكم في تكريس جلسات الجمعية العامة هذه للموضوع الهام جدا والوثيق الصلة للغاية المتمثل في تكنولوجيا المعلومات. وبلدكم، جمهورية كوريا، قطعا أصبح رائدا في الإنتاجية، بما في ذلك توفير الاتصال عن طريق الموجة الإلكترونية العريضة لأكثر من ٧٠ في المائة من الأسر في بلدكم. وأشكر الرئيس السنغالي وادي على قيادته ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بلدكم، وخاصة

برنامج تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في إطار مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

منذ عشر سنوات، خرج الغرب من الحرب الباردة بروح من الانتصار وبشعور بأنه لا يُغلب، بعد أن كسب الحرب. وفي الواقع، كما يشير إلى ذلك إعلان الألفية، إن الحرب الحقيقية – الحرب من أجل التنمية – كانت على وشك أن تبدأ. وإذا كان سقوط الجدار في ذلك الوقت قد أذن بعهد فيه مزيد من الفرص، فإن سقوط البُرجين على مقربة من هنا جاء لنا بإحساس جديد بتعرضنا للخطر. ولكن جاءت مع ذلك فرصة إعادة تركيز انتباهنا على التحدي الحاسم الذي نواجهه اليوم.

فمن خلال التحول العالمي، رهنا بأعمالنا – أو بعدم قدرتنا على العمل – نستطيع أن نتقدم في اتجاه تحقيق الحلم المتمثل في إيجاد حضارة خصبة ثقافيا وشاملة ومستدامة، ولكن أيضا، على النقيض، أن نتقدم في اتجاه الكابوس المتمثل في عالم يسوده الفقر والانحطاط ويكون أشد تدميرا وتجزُّؤا. إننا، نحن الحاضرين هنا جميعا وملايين آخرين حول العالم، نفضل، بالطبع، أن نتحرك في الاتجاه الأول. غير أن الضغوط المختلفة على النظام العالمي اليوم تجعل من ذلك تحديا أشد بكثير.

واسمحوا لي أن أذكر بضعة من تلك الضغوط. أولا، إن تطور العولمة بسرعات متباينة داخل الأمم وفيما بين الأمم يحدث شعورا بالاستبعاد من دائرة العولمة بين كثير من مواطني العالم، ليس فقط في الأمم النامية بل كذلك داخل جيوب في الأمم المتقدمة النمو. وهو شعور ليس فقط بالاستبعاد الاقتصادي بل أيضا شعور بنقص في الاندماج السياسي – مما ينشئ التحدي الثاني. وما يبدو من ذلك الافتقار إلى التمثيل السياسي هو الشعور السائد لدى العديد من مواطني العالم اليوم. وليس عدم تمثيل الشعوب فحسب، بل كذلك عدم التمثيل فيما يتعلق ببعض القضايا. وهناك مصدر ضغط ثالث على النظام العالمي وهو أن الأسواق لا تتعامل معاملة صحيحة مع ما نسميه الصالح العام، أي مع الأشياء التي تنفعنا جميعا منفعة أساسية. فمثلا هل نحن نعالج فعلا بمقياس عالمي الصالح العام المتمثل في البيئة؟ وهل نحن نتصدى حقا لقضية هذا الصالح العام بكل الشجاعة والفعالية المقدامة اللتين يجدر بنا أن نستعملهما؟ وبالتالي فإن الضغط الرابع على النظام العالمي هو ما يبدو من عدم ملاءمة معظم الإطار المؤسسي العالمي اليوم لمعالجة تحدياتنا الأشد إلحاحا.

وإزاء هذه الخلفية من المصاعب والتحديات، لدينا إعلان الألفية الذي يذكِّرنا بالتحديات الهامة جدا الرابضة بالمرصاد. واسمحوا لي أن أكرر ذكر بعضها فقط – وهي يألفها الجميع: تخفيض عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم إلى النصف؛ وتوفير التعليم للأطفال في العالم كله؛ وتمكين كل سكان كوكب الأرض من الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة.

إننا الآن قد أمضينا سُبع الفترة من الموعد الذي اتفقنا على أنه ينبغي لنا أن نستطيع عنده تحقيق أهداف الألفية. وإني أقول بكل احترام إننا – في سبيل تعزيز فُرَصنا لتحقيق تلك الأهداف، نحتاج إلى نهج جديد تقتضيه التحديات المعقدة والترابط بين القضايا التي نواجهها. إذ يجب أيضا أن ندمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في لب كل جهد نبذله من جهودنا الإنمائية. وإذا ما مضينا في مزيد من التفاصيل، نقول إن هذا النهج الجديد يقتضي تعاون جميع زعماء العالم فيه، ممثلين جميع قطاعات المجتمع، في معالجة تلك القضايا العالمية. ونحن نحتاج الآن – أكثر من أي وقت مضى – إلى منظمات حكومية دولية ذات صلة، تستطيع أن تحوِّل نفسها التحويل اللازم للتصدي لتحديات اليوم. نحن نحتاج إلى مؤسسات عامة جيدة الأداء، داخل البلدان، لمعالجة القضايا الكثيرة المطروحة. ونحتاج إلى

مشاركة كاملة من القطاع الخاص وإلى شعور متنام بالمواطنية والمسؤولية العالمية لدى الشركات.

وكما يعرف الرئيس وادي تماما، لقد عُدنا توا من القمة الاقتصادية الأفريقية في المحفل الاقتصادي العالمي، الذي أيَّدت فيه أكثر من ١٥٠ شركة الشراكة الجديدة في سبيل تنمية أفريقيا. وسنجري اليوم، في الأمم المتحدة، مناقشة أثناء الغذاء حول ميثاق رؤساء الشركات للتنمية الرقمية، وهو عبارة عن التزام طوعي من شركات عالمية بتخصيص ٢٠ في المائة على الأقل من استثمارها الخاص بالمسؤولية الاجتماعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وإلى جانب تلك الجهود من القطاع الخاص، يقتضي الأمر أن يقوم المجتمع المدني ليس فقط بتبيُّن القضايا اللازم معالجتها، بل كذلك بالدخول في حلبة العمل على حل بعضها.

إن بذل جهد حقيقي من شبكة الأطراف المؤثرة العديدة، يعززه نشر تلك التكنولوجيات، هو بالضبط ما تطلَّع إليه الأمين العام عندما أنشأ فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تحت ولاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفرقة العمل تلك هي جهد تعاوني للقطاعين العام والخاص. وإن كثيرا من ممثلي القطاع الخاص، وبالطبع، من ممثلي المجتمع المدني، موجودون هنا اليوم. ولفرقة العمل أربعة أهداف واضحة جدا: أن تكون الفرقة صاحبة دور نموذجي في الدعاية وفي بث الوعي؛ وجعل إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النشاط العام للتنمية بندا على جدول الأعمال السياسي؛ ووضع استراتيجيات إلكترونية وطنية والمساعدة على رفع مستوى ما يوجد منها؛ والاضطلاع بالمسؤولية عن المساعدة على بناء قدرة الأفراد والمؤسسات على إدماج التكنولوجيات المذكورة في الأنشطة العامة التي تجري في مختلف أنحاء العالم؛ والمساعدة على تعبئة موارد جديدة. من شأن ذلك كله أن يدفعنا إلى الاتجاه الإيجابي جدا الرامي إلى تحقيق المزيد من التنمية المستدامة في ظل توازن جيد وسوي وسليم للاقتصاد الكبير، على أن يكون مربوطا ربطا وثيقا بالتنمية الاستراتيجية البشرية وبالتقدم البيئي المتسم بروح المبادرة. ونستطيع أن نفعل ذلك إذا دمجنا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأنشطة الرئيسية لتنميتنا المقترحة وإذا موَّلنا ذلك الإدماج أساسا باستثمار أجنبي مباشر. ومن شأن ذلك أن يضعنا في دائرة ''حميدة'' يؤدي فيها تعزيز القيم الديمقراطية إلى الحكم الصالح وإلى قيام مؤسسات تعمل على نحو أفضل. ومن شأن ذلك أن يساعدنا على إنشاء أُطر تنظيمية أفضل وشفافة وواضحة نستطيع، في سياقها، تهيئة ظروف أفضل لتحويل مقترحات التنمية إلى فرص في الأسواق – أي جعل التنمية فرصة سانحة في السوق، وباستعمال جميع الموارد المتاحة لإيجاد عالم أفضل بكثير.

وفي الوقت ذاته، بينما نُحرز تقدما في هذا المضمار، نستطيع أن نواصل العمل مع الجمعية على بعض الأشياء الأقل شأنا مثل تعديل القواعد التي ظلت تحكم الجمعية العامة طوال الخمسين سنة الماضية، والتي لا تسمح بتقديم موضوع على أساس تسجيل النقاط الرئيسية فيه – وهو أمر يعني أنه لم يكن لي بد من القراءة من نص أمامي بدلا من أن أستطيع مشاطرتكم إياه مباشرة من وحي بنات أفكاري.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٨١/٥٦ المؤرخ ١ أيار/مايو ٢٠٠٢، أعطي الكلمة الآن لرئيس فرقة العمل المعنية بالفرص الرقمية، ونائب وزير الصناعة في كندا، السيد بيتر هاردر.

السيد هاردر (فرقة العمل المعنية بالفرص الرقمية) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أشارك في هذه الجلسة للجمعية العامة المخصصة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية. وأود أن أوضح في ملاحظاتي بإيجاز أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كحافز للتحول

الاجتماعي والاقتصادي، وكيفية تصدي فرقة العمل المعنية بالفرص الرقمية التابعة لمجموعة الثمانية، بالشراكة مع المنظمات الدولية الأخرى، للتعامل مع هذه الفرصة الهائلة للتنمية العالمية.

وفي البيئة الراهنة، أصبحت إمكانية الحصول الأساسية على المعارف والمعلومات شرطا أساسيا للتنمية البشرية الحديثة. ويعترف في هذا السياق، بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورة متزايدة باعتبارها أكثر من مجرد قطاع اقتصادي رئيسي؛ وتعتبر كذلك أداة تمكينية حيوية للتحديث الاقتصادي ووسيلة للإثراء الاجتماعي والثقافي والمدني.

وقد تحولت المناقشة حول أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية في الواقع بعيدا عن معضلة ''إما و أو''. وينبغي لنا ألا نعود بحاجة إلى أن نتساءل عما إذا كان من الأهم تحسين إمكانية حصول المواطنين على أجهزة الحواسيب أو المضادات الحيوية، وعما إذا كان التركيز على ترقية الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أهم من تحسين إمدادات مياه الشرب المأمونة. وتوفر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بعيدا عن التنافس مع أهداف السياسة العامة هذه، أداة فعالة لمساعدة هذه الأهداف. وتعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في ذلك السياق، مفيدة في تحقيق الأهداف الإنمائية التي حددتها الأمم المتحدة في مؤتمر قمة الألفية لعام ٢٠٠٠.

وهناك العديد من الأمثلة الواقعية الحية على أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعتبر أمرا أساسيا في تمكين المجتمعات من تعزيز النمو المستدام والنهوض بالعدالة الاجتماعية وتعزيز الحكم الديمقراطي. إذ تقدم محطات إذاعة المجتمعات المحلية في أفريقيا، على سبيل المثال، معلومات حيوية عن الإنذارات بكوارث الطقس، وعن الصحة والتغذية والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وتحسنت نوعية حياة العديد من النساء الفقيرات في بنغلاديش من خلال الاستعمال الابتكاري للهواتف الخلوية. وفي بوليفيا، أقيمت مراكز لشبكة الإنترنت لتزويد المزارعين بالمعلومات في الوقت المناسب عن تحويل وإنتاج المحاصيل، وكذلك عن السياسات والأنظمة.

ومن سوء الحظ، أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية لا تزال تستعمل بدرجة أقل مما ينبغي في أنحاء عديدة من العالم. واتسعت الفجوة الرقمية بين البلدان الغنية والفقيرة على نحو مثير فعلا في السنوات العديدة الماضية. ويؤدي عدم التساوي في الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى اختلال مستويات المشاركة في الاقتصاد والمجتمع المربوط بالشبكات مما يؤدي إلى عدم قدرة الكثيرين على تقاسم منافعها. ويمكن أن يؤدي اتساع نطاق هذه العقبات إلى حدوث فجوة رقمية هائلة حيث يمكن أن يترك البلايين من البشر خارج عالم مترابط بشكل شامل.

ويعتبر التحدي المتمثل في تحويل هذه الفجوات إلى فرص رقمية للجميع معقدا ويتطلب الالتزام والتعاون الوثيق فيما بين القطاع العام والقطاع الخاص، والقطاع غير الربحي. ويتعين أن يضطلع القطاع الخاص – من خلال الابتكار والمخاطرة والاستثمارات – بدور رئيسي في تطوير الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أي بلد من البلدان. ويعهد إلى الحكومات، من جهة أخرى، بولاية تتمثل في تهيئة بيئة سياسية وتنظيمية تكفل الإنصاف والمرونة في السوق، وممارسة القيادة من خلال الاستثمارات الاستراتيجية في تطبيقات ومضمون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويكمل أصحاب المصلحة في المجتمع المدني

أهداف السياسة العامة تلك عن طريق تيسير إدماج مجتمع المعلومات الشامل حقا، من أجل زيادة إمكانياته الاجتماعية والمدنية والمجتمعية إلى أقصى حد ممكن.

وهناك خطة عالمية تتبلور، بينما يتصدى العديد من المنتديات الدولية لمعالجة تحدي وفرص الفجوة الرقمية. واسمحوا لي الآن بإمضاء بضع لحظات في وصف إحدى هذه المبادرات، ألا وهي فرقة العمل المعنية بالفرص الرقمية.

فقد عهد إلى فرقة العمل المعنية بالفرص الرقمية، على النحو الذي نص عليه ميثاق أوكيناوا بشأن مجتمع المعلومات العالمي، الذي اعتمده مؤتمر قمة مجموعة الثمانية في كيوشو – أوكيناوا، المعقود في اليابان في تموز/يوليه ٢٠٠٠، بتحديد سبل ملموسة تكفل سد الفجوة الرقمية بين البلدان الصناعية والبلدان النامية، وكفالة قدرة البلدان النامية على المشاركة مشاركة كاملة في مجتمع المعلومات العالمي. وتضم عضويتها الأطراف المؤثرة من مجموعة الثمانية والبلدان النامية، والقطاع الخاص والقطاع غير الربحي والمنظمات الدولية المرتبطة بهذا المشروع.

وفي مؤتمر قمة جنوا، المعقود في تموز/يوليه الماضي، أقر زعماء مجموعة الثمانية تقرير فرقة العمل المعنية بالفرص الرقمية المعنون ”توفير الفرص الرقمية للجميع: مواجهة التحدي“، وخطة عملها التطلعية، التي حددت تسعة مجالات تتسم بالأولوية باعتبارها أساسا لقيام البلدان النامية بتحقيق التنمية المستدامة المتمكنة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء. كما شجع زعماء مجموعة الثمانية جميع الأطراف المؤثرة على الاعتماد على تعاونها الناجح ووضع مبادرات ملموسة لتنفيذ العناصر التسعة لخطة عمل جنوا.

وستقدم كندا، بوصفها الرئيس الحالي لمجموعة الثمانية، تقرير أداء فرقة العمل المعنية بالفرص الرقمية إلى زعماء مجموعة الثمانية في الأسبوع القادم في كاناناسكيس، ألبرتا. وسيشمل هذا التقرير مبادرات ملموسة وضعتها أفرقة التنفيذ التابعة لفرقة العمل تغطي المجالات الرئيسية التالية: الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية؛ وإمكانية الاتصال والارتباط؛ والقدرات البشرية؛ وتنظيم المشاريع؛ والمشاركة في السياسة العالمية؛ وتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض الصحة؛ والمحتوى والتطبيقات على الصعيد المحلي.

ويعتبر فريق تنفيذ الاستراتيجيات الإلكترونية حجر الأساس لخطة العمل. ومن بين المبادرات التي يقوم الفريق بوضعها، ربط شبكة دولية إلكترونية لموارد التنمية. وستوفر هذه الشبكة الخبرة المتعلقة بالأنظمة والسياسات العامة والاستراتيجيات لمقرري السياسات في البلدان النامية في مجالات مثل الاستراتيجيات الإلكترونية وتسيير شؤون الحكم بالوسائل الإلكترونية وسياسات وأنظمة الاتصالات السلكية واللاسلكية، وتنظيم الإنترنت والتجارة الإلكترونية.

وتشمل المبادرات الملموسة الأخرى ما يلي: إنشاء مركز مساعدة من أجل تقاسم المعارف الموجهة نحو مستعملي مراكز الاتصالات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح في بلدان الجنوب التي لديها خطة اجتماعية لتنمية المجتمعات المحلية؛ وإنشاء شبكة تابعة لفرقة العمل المعنية بالفرص الرقمية لشؤون تنظيم المشاريع، لدعم تنظيم المشاريع من خلال الرصد والتمويل الخاص بالحضانة والبذور لأصحاب مشاريع مختارين في البلدان النامية؛ وإنشاء شبكة مفتوحة للمعارف، من أجل تشاطر المعارف بمختلف اللغات في مراكز اتصال على الصعد المحلية والإقليمية والدولية؛ ومبادرات عديدة أخرى يمكن وصفها بتفصيل أكبر أثناء مناقشات الأفرقة.

وفي مؤتمر قمة جنوا، انضم إلى زعماء مجموعة الثمانية زعماء أفارقة قدموا مبادرة نعرفها جميعا باسم المبادرة الجديدة لتنمية أفريقيا. وتشمل هذه المبادرة رؤية شاملة لمواجهة التحديات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تواجهها شعوب أفريقيا، والتي تبرز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها من مجالات الأولوية لمساعدة جميع البلدان الأفريقية على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وترمي فرقة العمل المعنية بالفرص الرقمية، من خلال مختلف أفرقة التنفيذ التابعة لها، إلى تلبية الاحتياجات المحددة التي أعرب عنها الزعماء الأفارقة من خلال المبادرة الجديدة لتنمية أفريقيا، وخاصة احتياجات أقل البلدان نموا.

والتقى المشاركون في فرقة العمل المعنية بالفرص الرقمية، من أجل الإعداد لمؤتمر قمة كاناناسكيس، مؤخرا في كالغاري لبحث العديد من الأهداف وهي: إعداد تقرير الأداء الذي سيقدم إلى زعماء مجموعة الثمانية عن الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة عمل جنوا؛ والنهوض بتنفيذ مختلف مبادرات فرقة العمل المعنية بالفرص الرقمية؛ والمساهمة في تحقيق العديد من أهداف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي نص عليها الزعماء الأفارقة في المبادرة الجديدة لتنمية أفريقيا؛ وكفالة تنفيذ خطة فرقة العمل المعنية بالفرص الرقمية في المستقبل من خلال إقامة روابط استراتيجية مع فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومع المجموعات الدولية الأخرى. وستقدم فرقة العمل المعنية بالفرص الرقمية في الأسبوع القادم في ٢٥ حزيران/يونيه تقرير أدائها إلى أجهزة الإعلام وإلى رئيس وزراء كندا الذي سيقدم تقرير الأداء رسميا إلى زعماء مجموعة الثمانية في كاناناسكيس وسيناقش دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دعم خطة التنمية العالمية.

ويعتبر النهج الذي تتبعه فرقة العمل المعنية بالفرص الرقمية والذي يشمل الجميع بمثابة نموذج لمبادرات المنظمات الدولية الأخرى والقطاع الخاص المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية. وعلى سبيل المثال، تضم مبادرة الفجوة الرقمية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي في اجتماعاتها حاليا مشاركين من الحكومات والمجتمع المدني.

وتعلم الجمعية، أن الأمين العام قام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، بإنشاء فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقوم مقام مركز تنسيق يتصدى لمعالجة الفجوة الرقمية داخل المجتمع الدولي الأوسع. وفيما يتعلق بفرقة العمل المعنية بالفرص الرقمية، تضم فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أعضاء من جميع أجزاء المجتمع العالمي. ونظرا لولاية فرقة العمل التي تمتد ثلاث سنوات، واعتمادها على هيكل دائم وإمكانية وصولها على نطاق دولي أوسع، فإنها تعتبر في مركز جيد يتيح لها الاعتماد على عمل ونجاح فرقة العمل المعنية بالفرص الرقمية وتعزيز ائتلاف القوى الملتزمة بتعزيز دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية.

ونتوقع أن تواصل فرقة العمل ما يلي: أولا، حشد الالتزام السياسي، بما في ذلك الالتزام بمراعاة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع برامج المساعدة الإنمائية؛ ثانيا، تعزيز تماسك وتنسيق السياسة العامة فيما بين المبادرات الدولية؛ ثالثا، العمل كحافز على حشد الموارد من أجل المبادرات الدولية.

كما سيُحافظ على زخم فرقة العمل المعنية بالفرص الرقمية من خلال تشكيل شبكة تنفيذ غير رسمية تابعة لها. وستستعمل هذه الشبكة لتقاسم المعلومات وزيادة التعاون فيما بين مختلف أفرقة التنفيذ التابعة لفرقة العمل المعنية بالفرص الرقمية إلى أقصى حد ممكن. وسيقرر كل فريق الطريقة التي يعتزم بها تحقيق أهدافه ودرجة اشتراكه في

التعاون الرسمي أوغير الرسمي مع الأطراف أو الكيانات المهتمة الأخرى.

إن أحداثا مثل مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، المقرر عقده في ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥، سيتيح أيضا فرصتين ممتازتين لقياس وحساب التقدم في توسيع الفرص الرقمية لكل مجتمع محلي في جميع أنحاء العالم.

وفرقة العمل المعنية بالفرص الرقمية لم تعد موجودة كمنظمة رسمية عند اختتام مؤتمر قمة الدول الثماني في كاناناسكيس. إلا أنني واثق بأننا سنتمكن، عن طريق التعاون الوثيق المنشأ مع فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وسائر الهيئات الدولية الأخرى، من المحافظة على قوة الدفع لضمان تنفيذ جدول أعمال فرقة العمل في السنوات المقبلة.

وإذا ما تحملني الممثلون بضع دقائق، سأتكلم الآن بصفتي نائب وزير الصناعة في كندا لأناقش بإيجاز الأشياء المبهرة التي فعلناها للتصدي للفجوة الرقمية في كندا ومساهمتنا في تحسين رفاه المواطنين على مستوى عالمي.

عندما نبدأ تحليل مسألة الفجوة الرقمية، يصبح من الواضح بسرعة أن هناك علاقة قوية مع أشكال أخرى من الفجوات الاجتماعية – الاقتصادية. على سبيل المثال، أي بلد، بصرف النظر عن مستوى تنميته، يواجه المجموعة التالية من الفجوات الرقمية.

إنه يواجه فجوة بين الأفراد: الغني والفقير، المتعلم وغير المتعلم، الرجال والمساء، الشباب والكبار. وهو يواجه فجوة في الأعمال، فجوة بين الأعمال الصغيرة والأعمال الكبيرة. إن المقاولين الصغار ليست لديهم، إلى حد كبير، الموارد أو القدرات لاستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين أعمالهم، وهم محرومون من الفرص التجارية بالمقارنة بالشركات الأكبر.

وهناك أيضا فجوة رقمية بين المناطق، وبخاصة بين المناطق الريفية والبعيدة والمناطق الحضرية. نقص البنية الأساسية، ونقص العمالة الماهرة، ونقص رأس المال الاستثماري تجعل من الصعب على المناطق الريفية أن تنافس المناطق الحضرية. وهناك، بالإضافة إلى هذا، فجوة خطيرة بين البلدان. وهذه المسألة معروفة جيدا، وهناك مبادرات دولية عديدة، مثل فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تتناول هذه المسألة بالفعل.

هذه الفجوات الرقمية ليست خالصة بشكل متبادل، وأي عمل متضافر بشأن نوع واحد من الفجوات سيكون له، بطبيعة الحال، أثر إيجابي على الأنواع الأخرى. والتدخل الحكومي في مختلف مجالات السياسة الاجتماعية والاقتصادية مطلوب لمواجهة هذه الفجوات.

(تكلم بالفرنسية)

خلال السنوات العديدة الماضية درست الحكومة الكندية جدول أعمال اتصالاتها كأولوية أولى لتضمن أن تصبح كندا أكثر البلدان اتصالا في العالم. وجدول أعمال اتصالات كندا مكّننا من توفير حواسيب للمدارس، وتوصيل كل المدارس والمكتبات عبر البلاد، وكذلك الآلاف من المنظمات الريفية والطوعية. وجرى التركيز بالفعل على تحقيق الاتصال بين الكنديين، بصرف النظر عن المركز أو الموقع أو الحالة الاقتصادية.

ولدينا أيضا إطار لسياسة اقتصادية إلكترونية رائدة على مستوى العالم في مجالات مثل الخصوصية والأمن، وحماية المستهلك ومسائل الضرائب. وأولي اهتمام خاص لمساعدة أقل البلدان نموا على استخدام التجارة الإلكترونية دعما للاتصالات مع الشركات الكبرى، ولدينا أسرع نظام إنترنت وطني في العالم للبحوث، ولا نزال ندخل تجديدات

بإنشاء ١٢ ''مجتمعات ذكية'' عبر البلاد وتوفير كل الخدمات الحكومية عبر الإنترنت.

(تكلم بالانكليزية)

لكن ثورة المعلومات، كما ندرك جميعا، تتحرك بسرعة أكبر. وما كان يعد أهدافا طموحة منذ سنوات قليلة لم يعد الآن كافيا لضمان نجاح كندا في القرن الحادي والعشرين.

وحتى نحقق أهدافنا من أجل مجتمع مجدد شامل في عصر الشبكات الإلكترونية، مطلوب شراكة عامة - خاصة على شتى الجبهات. وكل دعامة من الدعامات الثلاث - البنية الأساسية والاستخدام والمحتوى - يجب دراستها لضمان الفرص الرقمية للجميع.

نحن نستهدف استحداث بنيتنا الأساسية بتكنولوجيات ''الجيل المقبل'' ذات الموجة العريضة - ونستهدف الإسراع بالاستخدام من جانب الأعمال، وخاصة الأعمال الصغيرة والمجتمعات والأفراد والحكومة. وفيما يخص المحتوى، نستهدف زيادة تعزيز المحتوى الكندي للتطبيقات المحلية للمحتوى والخدمات والمنتجات.

والتزام كندا بتعزيز الفرصة الرقمية ليس محصورا بحدودها. إنه عالمي حقا. وعن طريق القنوات العديدة نقتسم خبرتنا وتجربتنا الوطنية مع البلدان الأخرى ونشارك بنشاط في بناء استراتيجية دولية شاملة وخطة عمل لمساعدة البلدان النامية لتخطي الفجوة الرقمية. والتعاون المتعدد الأطراف بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والإقليمية حيوي لبناء هذه الاستراتيجية.

وعلى سبيل المثال أعلنت كندا في مؤتمر قمة الأمريكتين، الذي عُقد في مدينة كيبيك، العام الماضي، عن تقديم مساهمة قدرها ٢٠ مليون دولار لإنشاء معهد للاتصالات في الأمريكتين. والمعهد ينفذ برنامج عمل يتوقف بوضوح على الطلب ويستهدف اقتسام المعارف والتجارب بشأن النهج الجديدة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتنمية المجتمع ولإيصال الخدمات الحكومية في مجالات مثل الصحة والتعليم.

وكندا نشطة جدا أيضا في تقديم المساعدة لتخطيط وتنفيذ مبادرات اتصالات في أجزاء أخرى من العالم. والمركز الدولي لبحوث التنمية يختتم برنامج المرحلة الثانية من (أكاسيا) في أفريقيا، وهو برنامج ناجح جدا يستهدف دعم المبادرات التي تقودها أفريقيا في بحوث السياسة العامة. والأُطر النظامية والتنمية وتقييم الخدمات الريفية، والتطبيقات. والوكالة الكندية للتنمية الدولية، وهي منظمة معروفة جيدا لمعظم الحاضرين، وأنا واثق من هذا، ووزارة الصناعة الكندية تواصلان بحماس كبير دعم المبادرات الخاصة بالاتصالات في بلدان عديدة، سواء لتحقيق الاتصالات بالمدارس والمكتبات، أو لدعم الأعمال الصغيرة، أو لوضع الخدمات الحكومية على شبكة الإنترنت.

أخيرا، في المحافل الدولية، تعزز كندا سياسة وأطرا تنظيمية شاملة تتضمن الاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية. ومثال حديث على ذلك هو تعزيزنا لإطار عالمي للسياسة العامة مكرس للتجارة الإلكترونية لصالح كل البلدان.

في الختام، أود أن أؤكد، مرة أخرى، أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أداة استراتيجية لتحقيق هدف التنمية العالمية، وإن كندا ملتزمة بالفعل بدعم الجهود الدولية لتحويل الفجوات الرقمية إلى فرص رقمية. وحتى نقوم بذلك، سنحتاج إلى تكنولوجيا معلومات واتصالات أساسية في جدول أعمال تنميتنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل المضي قُدما، أود أن أبلغ الأعضاء بأن الممثل الدائم لموناكو لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيسا لمجموعة دول أوروبا الغربية ودول

أخرى لشهر أيار/مايو، طلب، في رسالة مؤرخة ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٢ موجهة إليَّ، أن تستمع الجمعية العامة، في جلسة عامة للجمعية مخصصة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، إلى بيان يلقيه المراقب عن سويسرا. وبالنظر إلى الأهمية التي نوليها للمسألة محل المناقشة، من المقترح على الجمعية العامة اتخاذ قرار في هذا الطلب.

هل لي أن أعتبر أنه لا اعتراض على الاقتراح الرامي إلى سماع المراقب عن سويسرا في جلسة عامة لاجتماع الجمعية العامة المكرسة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن الممثل الدائم للنرويج لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيسا لمجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى في شهر حزيران/يونيه، بعث برسالة مؤرخة ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ يطلب فيها من الجمعية العامة أن تستمع في جلسة عامة، أثناء اجتماع الجمعية العامة المكرس لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، إلى بيان من المراقب عن الكرسي الرسولي.

ومراعاة لأهمية الموضوع قيد المناقشة، يقترح أن تبت الجمعية العامة في هذا الطلب.

هل لي أن أعتبر أنه لا اعتراض على الاقتراح بالاستماع إلى المراقب عن الكرسي الرسولي في جلسة عامة أثناء اجتماع الجمعية العامة المكرس لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أقترح إغلاق قائمة المتكلمين في اجتماع الجمعية العامة المكرس لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية في الساعة ١٣/٠٠ من اليوم. هل لي أن أعتبر أنه ليس هناك اعتراض على هذا الاقتراح؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لذلك أطلب من الممثلين الراغبين في المشاركة في الجلسات تسجيل أسمائهم في أقرب وقت ممكن قبل الساعة ١٣/٠٠ من اليوم.

وأوجه انتباه الأعضاء إلى مسألة طول البيانات. حسبما يعلم الأعضاء، هناك عدد كبير من المتكلمين المسجلين في القائمة – عددهم على الأقل ٥٥ متكلما حتى هذا الوقت. والحقيقة هي أن عدد الجلسات العامة التي نستمع فيها إلى جميع المتكلمين في هذا الاجتماع للجمعية العامة المكرس لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية محدود جدا. لذلك، أطلب من الأعضاء أن يحاولوا بإخلاص الإدلاء ببيانات موجزة قدر المستطاع – بحيث لا تتجاوز ١٠ دقائق، على أية حال – احتراما للوفود الأخرى، كي يتسنى لجميع المتكلمين أن يدلوا ببياناتهم لهذه الجلسات العامة. وأعرب عن الشكر مرة أخرى للأعضاء على تفهمهم وتعاونهم.

أعطي الكلمة الآن لممثل فنزويلا، سعادة السيد رودولف رومر، نائب وزير العلوم والتكنولوجيا، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

السيد رومر (فنزويلا) (تكلم بالاسبانية): أود، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، أن أعرب بادئ ذي بدء عن ارتياحنا لعقد هذا الاجتماع للجمعية العامة المكرس لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، في موعد ملائم. ويحدونا الأمل في أن نتمكن خلال هذا

الاجتماع الاستثنائي من أن نتبادل على نحو مثمر ومفيد الآراء التي تؤدي إلى إبرام اتفاقات في المستقبل تستند إلى إرادة سياسية ووحدة النهج وشمول المشاركة فيما يتعلق بهذه القضية ذات الأهمية في العالم النامي.

وفي إعلان مؤتمر قمة الجنوب، الذي عُقد في هافانا في الفترة من ١٠ إلى ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، أوضح رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين أن التطورات العلمية والتكنولوجية التي تحدث بسرعة في الوقت الحاضر أكثر من أي وقت مضى، ولا سيما في مجالات من قبيل الإلكترونيات المجهرية، والتكنولوجيا الإحيائية، وتكنولوجيا المعلومات، تقوم بدور هام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتؤثر من ثم في جميع مجالات النشاط الإنساني. وسلموا أيضا بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تصبح أداة فعالة لتحقيق المساواة في ميدان النمو الاقتصادي والتنمية، وتضييق أوجه التباين بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وتسهيل إمكانية الحصول على المعرفة والتعليم في جميع مستويات المجتمع.

واليوم نؤكد من جديد ذلك الإعلان. وتؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورا هاما في انبثاق مجتمع واقتصاد يستندان إلى المعلومات والمعرفة في القرن الحادي والعشرين. إن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كبيرة حقا، بما يتفق مع العناصر الأساسية للتنمية، وتتوفر لها إمكانات التعجيل بالنمو الاقتصادي المستدام، والقضاء على الفقر، وتعزيز التنمية المستدامة في البلدان النامية، وتسهيل إمكانية الحصول على المعرفة والتعليم وتمكين الناس والمجتمعات المحلية من تحقيق إمكاناتهم وأمانيهم، وبناء القدرات وتعزيز اتخاذ القرارات على أساس مستنير. ويمكن أن تحدث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تأثيرا ملموسا وواضحا في حياة مئات الملايين من الناس في أرجاء العالم، إذا استخدمت لتعزيز أهداف التنمية الواردة في إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة.

ولقد أعرب رؤساء دولنا وحكوماتنا أيضا عن القلق إزاء حقيقة أن البلدان النامية قد تخلفت كثيرا في مجال توليد المعرفة وأن التفاوت بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية من حيث قدرتها على توليد المعرفة العلمية والتقنية واستخدام تلك المعرفة لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية قد ظهر كمشكلة من المشاكل الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي. بيد أن هناك مشاكل لم يعالجها المجتمع الدولي على نحو ملائم حتى الآن.

ولم يتبدد القلق العام الذي شعر به قادتنا. بل على العكس من ذلك، إذ يبدو الآن أكثر من أي وقت مضى أن الإمكانيات الهائلة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النهوض بالتنمية تفوق إلى حد كبير معظم البلدان النامية. ونتيجة لذلك، هناك فجوة رقمية آخذة في النمو قد يزداد اتساعها يوميا إذا لم تعالجها الحكومات والمؤسسات المتعددة الأطراف ومجتمع المانحين والقطاع الخاص والمجتمع المدني وأطراف مهتمة أخرى معالجة ملائمة وفورية وبطرق فعالة وابتكارية.

وفي غياب عمل فعال من هذا القبيل، هناك حاجة ماسة إلى تطوير رؤية مشتركة وتعاون دولي ملائم بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، بمشاركة جميع أصحاب المصالح ذوي الصلة، بغية ضمان، على نحو ما ورد في إعلان الألفية، توفير مزايا التكنولوجيا الجديدة، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع. وهذا التعاون الدولي يتسم بالأهمية لأنه يؤدي إلى تقليل أوجه التباين الاقتصادية الموجودة بين الشعوب والبلدان والمناطق في أرجاء العالم. ونعتقد بأنه ضروري أيضا تطوير إجراءات متضافرة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية لإزالة العقبات

المتعلقة بالافتقار إلى البنية الأساسية والمحتوى المحلي والتدريب وبناء القدرات والاستثمارات والاتصال والتكنولوجيا العصرية وإطار ملائم، بما في ذلك زيادة التنمية وتنفيذ مفاهيم نظم الحكم والتجارة الإلكترونية كأدوات مفيدة من أجل إدماج البلدان النامية في مجتمع المعلومات العالمي على نحو أفضل.

ونحن مقتنعون بأنه يتعين بحث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السياق الأوسع نطاقا للأولويات الشاملة للبلدان النامية والهياكل الاجتماعية – الاقتصادية. وما لم يتم وضع رؤية مشتركة وملائمة وحسنة التوقيت للتعاون الدولي لسد الفجوة الرقمية، فإن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ستؤدي إلى زيادة تهميش الاقتصادات والشعوب في معظم البلدان النامية. لذلك تدعو الحاجة إلى اتخاذ إجراءات دولية لتجميع الموارد وتبادل الخبرات التي تيسر إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي الجديد ومجتمع المعلومات الجديد.

وينبغي أن توجه هذه الجهود نحو تسهيل إمكانية الحصول على التكنولوجيات الجديدة بشروط ملائمة، وتحسين إمكانية وصول الصادرات من بلدان الجنوب إلى الأسواق وتعزيز تدفقات رأس المال والتدفقات الاستثمارية إلى البلدان النامية على أسس مستدامة وثابتة. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي لمؤسسات التنمية المتعددة الأطراف والبلدان المتقدمة النمو أن تشجع وتعزز، بشروط تسهيلية وتفضيلية، الاستثمارات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات القابلة للتطبيق على الصناعات المحلية في البلدان النامية وأن تشجع وتعزز نقلها. وينبغي لهذه المؤسسات والبلدان أيضا أن تشجع وتعزز التعليم والتدريب، وتطوير السياسات المؤسسية والأطر الملائمة ودعم البرامج الوطنية للاستفادة من إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية.

وفي هذا السياق، تنشد مجموعة الـ ٧٧ والصين حاليا نتائج ملموسة في شتى المبادرات الدولية التي اعتمدت لتعزيز قدرة البلدان النامية على الاستفادة من فرص التنمية التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وينبغي أن تهيئ تلك المبادرات أوضاعا ملائمة للمضي قدما في تهيئة بيئة اقتصادية دولية تفضي إلى التنمية.

ونسلم بالجهود التي يبذلها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لإيلاء الأولوية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية ولإدراج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مكان الصدارة في جدول أعمال الأمم المتحدة. ويظهر اعتماد الإعلان الوزاري في أثناء الجزء الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٠ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الحاجة الماسة إلى إيجاد طرق فعالة وابتكارية لوضع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمة التنمية للجميع.

ونرحب بالاستنتاجات المتفق عليها في الجزء المتعلق بالتنسيق للدورة الموضوعية لعام ٢٠٠١ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والتي أكدت على الحاجة إلى تعريف السبل والوسائل لتعزيز وتحسين الحصول الفعال على المعرفة والتكنولوجيا، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتعجيل بنقلها من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية. وينبغي تكييف نقل التكنولوجيا مع الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية ولسياساتها الإنمائية، بما في ذلك، التعليم المتواصل وغير الرسمي والتعليم من بعد، وتدريب المعلمين، وإنشاء المضمون المحلي، والتجارة الإلكترونية، والعلاج من بعد، وتعزيز الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفير فرص أفضل.

ونظرا لأن الأغلبية من سكان العالم لا تزال تعيش في حالة فقر وأن الكثيرين منهم لم يحصلوا بعد على الفوائد

الكاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإن العالم النامي يعاني من العوز التكنولوجي ويخضع للتسعير الاحتكاري للمنتجات والخدمات القائمة على التكنولوجيا والمعرفة، مثلما يخضع للحلول التكنولوجية التي تفرض عليه وإن كانت غير ملائمة لحل مشاكله الخاصة.

وفي هذا السياق، تؤكد مجموعة الـ ٧٧ والصين مرة أخرى أهمية إنشاء فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي أنشئت اعترافا بوجود الفجوة الرقمية المتسعة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والحاجة إلى تضييق تلك الفجوة. ونحن ندعم العمل الذي تقوم به فرقة العمل بغية المضي بهذه العملية الهامة قدما. والهدف الأساسي لهذه العملية تكريس دور القيادة للأمم المتحدة في المساعدة على وضع الاستراتيجيات من أجل التنمية، إلى جانب تعزيز شراكة استراتيجية بين منظومة الأمم المتحدة، وقطاع الصناعة الخاص، ومؤسسات التمويل، والمانحين وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة.

ونرحب بمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، الذي سيعقد في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، ثم في تونس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ولا بد لمؤتمر القمة ذلك أن يتمخض عن تأكيد واضح للإرادة السياسية ووضع خطة عمل ملموسة لتحقيق أهداف مجتمع المعلومات. وقد اقترحت ستة مواضيع لمؤتمر القمة، وهي بناء البنية الأساسية اللازمة، وفتح الأبواب – تحقيق وصول عالمي عادل إلى مجتمع المعلومات، والخدمات والتطبيقات، واحتياجات المستخدمين، ووضع إطار عمل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال والتعليم. وينبغي أن تعكس هذه المواضيع الستة بالكامل تطلعات البلدان النامية فيما يتعلق بهذه المسألة. وينبغي أن تشمل جداول الأعمال والمواضيع التي سيتم الاتفاق عليها خلال اللجان التحضيرية والمؤتمرات الإقليمية المقبلة كافة التحديات والفرص التي يتيحها مجتمع المعلومات، وأن تعكس المصالح المختلفة، لا سيما مصالح العالم النامي.

وختاما، نأمل أن تكون مبادرة فرقة العمل المعنية بالفرص الرقمية المنبثقة عن مجموعة الثمانية مفيدة لكل البلدان النامية.

وأود الآن أن أدلي ببيان موجز بصفتي نائبا لوزير العلوم والتكنولوجيا في فترويلا.

خلال العامين الماضيين، ما فتئت فترويلا تبذل جهدا كبيرا لتضييق الفجوة الرقمية. وقد أثرنا في مختلف المحافل الدولية، موضوع المخاطر الكامنة في الفجوة الرقمية، بينما قمنا على الصعيد المحلي باستثمارات كبيرة لزيادة فرص الوصول إلى الإنترنت وتحسين الوصول على المستوى القاعدي.

وقد حظيت الجهود التي قامت بها الحكومة الفترويلية بدعم القطاع الخاص على الصعيدين المحلي والدولي، الأمر الذي مكننا من تحقيق زيادة كبيرة في إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكافة قطاعات المجتمع الفترويلي. غير أننا نلاحظ وجود فجوة جديدة أوسع – نسميها ”الفجوة المعرفية“. وإننا نفهم أن هذه الفجوة المعرفية ترتبط بعوامل عدة تتجاوز كثيرا المسائل الرقمية وتشمل، في جملة أمور، الوصول إلى التعليم والصحة والقدرة الإنتاجية والتنافسية، وتحسين النوعية المتعلقة بذلك.

وكنا نعتقد أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ستكون السبيل المفيد لتوفير قدر كبير من المعلومات للمواطنين، مما سيمكنهم بالتالي من السير قدما على طريق التنمية. ولكننا نفهم الآن أنه ما لم نستخدم هذه التكنولوجيات بصورة كلية، ويتم إدماجها في عملية توليد المعرفة في كل مرحلة – التشخيص والمعلومات والتدريب والمتابعة وما إلى ذلك – فسوف تهدر الفوائد.

إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توفر أداة أساسية لقياس جهود الحكومة في مجالات مثل الحكم السديد والتجارة والصحة والتعليم. وفي نفس الوقت، فإنها تمكننا من بلورة المزيد من السياسات الجازمة في تلك المجالات. وعن طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، نستطيع الآن تقييم الفروق بين المدن والمناطق المختلفة في البلد الواحد ووضع حلول إفرادية تضمن إشراك كل مواطن فترويلي في الجهود الاجتماعية – الإنتاجية في البلد.

وفيما يتعلق بفترويلا، يعد شمول الجميع ركيزة أساسية في العملية التي نسميها بديمقراطية المشاركة. وينبغي ألا يكون الشمول شيئا يحققه كل بلد على أساس إفرادي. بل، كما ينعكس في العديد من الوثائق والاتفاقيات الدولية في هذا المجال، ينبغي أن يكون جهدا مشتركا لجميع البلدان سعيا إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على المعرفة الرامية إلى تحقيق المساواة في الفرص للجميع.

السيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): إذ أؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية فترويلا البوليفارية باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، أود أن أعرب، في المقام الأول، عن تقديري البالغ لكم، سيدي الرئيس، لقيادتكم النشطة والمتفاعلة لأعمال الجمعية العامة، ولبيانكم الاستهلالي الشامل. وأثني على الجهود القيمة والدؤوبة التي بذلتموها والوفود المختلفة طوال عملية المشاورات غير الرسمية التي أفضت إلى عقد هذا الاجتماع. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديري للأمانة العامة على الإعداد الممتاز لهذه الجلسات والذي تم خلال فترة زمنية قصيرة.

هذه هي السنة الثالثة على التوالي التي نتناول فيها دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وإننا نفعل ذلك هذه المرة في الجمعية العامة، أكبر هيئة سياسية عالمية. وهذا في حد ذاته يوضح أهمية الموضوع بالنسبة لنا جميعا، البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء. وينبغي للجمعية العامة، بوصفها أكثر المحافل عالمية، أن تستعد لبلورة استجابة شاملة من المجتمع الدولي للتحدي العالمي المتمثل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بغية تحقيق الأهداف الإنمائية. ويحدونا خالص الأمل أن يتمكن هذا الاجتماع من الإسهام بشكل كبير في مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات الذي سيعقد في سويسرا وتونس على التوالي، من خلال معالجة هذه المسألة العالمية الملحة ووضع نهج أساسي لكل المسائل الموضوعية التي تهم البلدان النامية.

ومن قبيل الإنصاف القول إن تقدما كبيرا قد تحقق، في جملة أمور، من خلال إنشاء فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد أتيحت لنا الفرصة في الماضي لطرح آرائنا العامة بشأن مختلف جوانب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخاصة فيما يتصل بالفجوة الرقمية المتنامية. وإننا نشعر بالقلق لأن هذه الفجوة قد لا تمس البلدان التي تمر بمراحل إنمائية مختلفة فحسب، بل تمس المناطق الحضرية والريفية داخل فرادى البلدان، ولأن طبيعة المشكلة قد تنتقل أيضا من الاتصالات الأساسية إلى الاتصالات المتقدمة، ومن الكم إلى النوع.

وإنني لا أعتزم تكرار المواقف والتحليلات المعروفة لكل أعضاء الأمم المتحدة تماما. وبدلا من ذلك، سيؤكد وفد بلدي على بعض العناصر والجوانب التي نعتبرها هامة وعاجلة لعملنا المنتظر، على النحو الذي تناولها أيضا مختلف تقارير الأمم المتحدة.

وحقيقة أننا نعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات رئيسية لاستراتيجيتنا للتنمية ليست بحاجة إلى زيادة تأكيد. والمهم هو الدور الذي يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تقوم به، بل ينبغي أن تقوم به في هذا السياق. لكن حتى أبين هذا

الأمر بطريقة عملية جدا، فإن السؤال المطروح علينا هو كيف نعزز دور منظومة الأمم المتحدة الإنمائي، وكيف نعزز فعالية أنشطتها الإنمائية ودعمها للاستراتيجيات والبرامج الإنمائية الوطنية بتعزيز الوصول إلى المعرفة والتكنولوجيا ونقلهما. ومسألة بناء الشراكات بشأن القضايا الهامة الآخذة في الظهور تجد طريقها أيضا في هذا الإطار الشامل.

وكما هو الحال في كل المجالات ذات الصلة بالأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة، نحن نشعر بقلق بالغ لأن الموارد المتاحة لمنظومة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للبلدان النامية للتصدي للتحديات التي تواجهها في رسم السياسات والاستراتيجيات المطلوبة لتخطي الفجوة التكنولوجية بين الشمال والجنوب هي ببساطة موارد غير كافية. وهذه الموارد، بما فيها المساعدة الإنمائية الرسمية، بحاجة إلى أن يوسع نطاقها. ولقد لاحظنا في مونتيري التزاما سياسيا عريض القاعدة بشأن مسألة التمويل والتنمية. ومن الضروري الآن التحرك من المبادئ إلى العمل الملموس وإلى ترجمة الروح الإيجابية التي أدت إلى توافق الآراء في مونتيري إلى تنفيذ له أهميته. وانطلاقا من روح ذلك المؤتمر، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تحاول تبني بيئة تمكينية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية عن طريق الوفاء بالتزاماتها الفردية التي قطعتها على نفسها في المؤتمر الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية.

ونحن، بطبيعة الحال، نقدر غاية التقدير الجهود الجديرة بالثناء التي يبذلها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في وضع مسألة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية في مقدمة جدول أعمال الأمم المتحدة وفي زيادة الوعي العام بأهميتها فيما يتعلق بالتنمية. ومع ذلك، نحن نرى أن من المحتم أن تركز الأمم المتحدة والهيئات ذات الصلة عملها على المسائل المتصلة بنقل المعرفة والتكنولوجيا وبناء القدرات الوطنية الضرورية، رغبة في تعزيز قدرة البلدان النامية على التنافس. وما من شك أن فرقة عمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خطوة عملية طيبة في ذلك الاتجاه.

ومن المعروف الآن بشكل عام أن الحاجة إلى نقل التكنولوجيا تنبع من كون أن هناك تركيزا كبيرا للمعرفة، وللمعلومات المترتبة عليها، في عدد محدود من البلدان، الأمر الذي يوجد تفاوتا اقتصاديا. وحتى تخفف تلك التفاوتات، إن لم يقض عليها، فإنها قد تتطلب نقلا متسارعا للمعرفة والتكنولوجيا، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى البلدان النامية، وكما يعرف الجميع، بشروط تمييزية تفضيلية، على المستوى العالمي. علاوة على ذلك، من نافلة القول إنه حتى يكون أي نقل فعالا، ينبغي أن تصاحبه قدرات وبنى أساسية علمية كافية ويدعمه إطار مؤسسي قانوني ملائم.

وهناك مجال آخر يثير القلق بالنسبة لنا يتصل بمحتوى المعلومات عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والوصول إليها بطريقة صحيحة آمنة. ومع احترامنا لمبدأ الحصول الحر دون عائق على المعلومات، نعتقد أنه ينبغي إيلاء الاهتمام المناسب لوضع إطار تنظيمي وقانوني مناسب، على المستويين الوطني والدولي، على حد سواء، لتوفير ونشر المعلومات عبر شبكات عالمية النطاق. والخصوصية تحتاج إلى حماية؛ لكن من المهم بنفس القدر، إن لم تكن من الأهم، حدود الأخلاقيات والتنوع الثقافي التي تقدسها مجتمعات حول العالم.

وفي إطار تصارع ومواجهة العالم النامي المستمرين مع المسائل والتحديات الجديدة الآخذة في الظهور، نعترف بأهمية التجارة الإلكترونية كقناة جديدة آخذة في التطوير للتجارة الدولية. وهذا مجال له آثار بعيدة المدى على مجتمعاتنا واقتصاداتنا، مجال نعاني فيه من عقبات وعيوب أساسية. والتصدي لحقيقة الحياة هذه في مجتمعاتنا لا يمكن أن

يكون بداية العملية فحسب. فتلك العملية ينبغي أن تستمر وتمارس بالتزام نشط بإزالة هذه العقبات. وفي هذا الشأن، نؤكد أن عملية دراسة الجوانب المتصلة بالتجارة للتجارة الإلكترونية العالمية ينبغي أن تستمر.

واسمحوا لي الآن بأن أنتقل إلى مسألة الشراكة. كما نعرف جميعا، لم نبدأ تناول ذلك إلا خلال الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة باعتباره بندا جديدا مدرجا في جدول الأعمال، وهذا هو السبب في أنه لا يزال من الممكن اعتبار المناقشة في مرحلة استكشافية. وأود أن أؤكد الآن أن وفد بلدي يعلق، كمسألة تقوم على المبدأ، أهمية كبرى على دور ومشاركة العناصر الفاعلة الهامة، بما في ذلك القطاع الخاص، في أنشطة تحقيق مقاصد وأهداف الأمم المتحدة. واستنادا إلى هذه الفرضية الشاملة، نحن مستعدون تماما للانخراط بشكل نشط في حوار بناء مع كل الشركاء المعنيين بشأن كل جوانب هذا الموضوع الهام. إلا أننا نحذر من أن أي تقدم حقيقي بشأن إقامة شراكات ينبغي بالضرورة أن ينتظر إعداد دراسة، والأهم من ذلك اعتماد الهيئة الحكومية الدولية بأسرها للعناصر والأشكال المطلوبة للشراكة المرغوب فيها.

وإذ يأخذ وفد بلدي هذا بعين الاعتبار، فإنه مستعد للمساهمة في الجهود الحكومية الدولية الجماعية نحو وضع رؤية مشتركة ونهج واقعية لتعزيز الشراكات بين كل العناصر الفاعلة الهامة لتحقيق فرص رقمية للجميع.

السيد غروس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): سأكون موجزا، لكني لا أريد أن يفهم إيجاز تعليقاتي بأنه لا يتفق مع رأينا فيما يتعلق بأهمية هذا الاجتماع والموضوع محل المناقشة. إن هذا حوار مناسب التوقيت وبالغ الأهمية نشارك فيه بشأن الصلة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية الاقتصادية. والمسألة الآن جزء من حوار عالمي أكبر بشأن كيفية التشجيع على استخدام المعلومات القائمة على تكنولوجيات لتحقيق الأهداف الأساسية للتنمية، وبالتالي تعزيز الفرص الاقتصادية والاجتماعية لكل سكان العالم.

قد اتخذت خطوات كبيرة خلال العقدين الماضيين. فمثلا إن التوصل إلى تكنولوجيا المعلومات أخذ في التزايد بطريقة هائلة حول العالم، خصوصا في البلدان النامية. فعدد المشتركين في الهاتف المحمول (ويسمى الخليوي أيضا) قد ازداد من ٤٩١ مليونا في عام ١٩٩٩، وهو رقم ضخم فعلا – إلى حوالي ٩٥٠ مليونا في نهاية عام ٢٠٠١. إن هذه زيادة غير عادية في مجرد سنتين. وبالإضافة إلى ذلك ينبغي أن نلاحظ أن من يستعملون الإنترنت في البلدان النامية يشكلون الآن ما يقرب من ٢٠ في المائة من جميع مستعملي الإنترنت في العالم. وكما ذكر أخيرا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

> ”إن شبكات التكنولوجيا آخذة في تحويل شكل الخريطة التقليدية للتنمية، بتوسيع آفاق الناس وإنشاء إمكانية أن يحقق في عقد من السنوات التقدم الذي كان يقتضي أجيالا في الماضي“. (تقرير عن التنمية البشرية، ٢٠٠١).

إن كثيرا من هذا النمو مرده إلى الناس الذين يحصلون على خدمات جديدة وأفضل في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية وبأسعار أقل بكثير.

غير أن التقدم ينبغي ألا يكون عذرا للرضى بواقع الأمور. فالفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لا تزال قائمة، ونحن مقتنعون بأن الإصلاحات السياسية والاقتصادية حيوية، إذا أريد أن تجني جميع البلدان المنافع الناشئة عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

إن راسمي السياسة على النطاق العالمي يعترفون بأن قطاع تلك التكنولوجيات ليس مجرد محرك اقتصادي، بل إنه أيضا أداة تمكِّن من إحراز التقدم الاجتماعي والسياسي. وكما قال الرئيس بوش في البنك الدولي العام الماضي ''إن الفرصة متاحة لنا اليوم لإدماج جميع فقراء العالم في دائرة من التنمية آخذة في التوسع''. والولايات المتحدة ملتزمة بتوسيع الدائرة العالمية – دائرة الازدهار والحرية.

وثمة عمل كثير لا يزال متبقيا في مجال تشييد البنية التحتية الأساسية للاتصالات، ولتوفير القدرة على استعمالها. كيف يمكن أن يتم ذلك؟ هناك توافق عالمي في الآراء قد أخذ ينجم حول أربعة مبادئ أساسية تمثل همزة الوصل بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبين التنمية هي: التحرير والتنافس؛ والالتزام بسيادة القانون؛ والابتكار الذي يقوده القطاع الخاص؛ وبناء القدرة البشرية.

ومما يشجعني المدى الذي ذهبت إليه أكثر من ١٥٠ بلدا عندما أكدت تلك المبادئ العامة بموافقتها على خطة عمل اسطنبول في مؤتمر تنمية الاتصالات العالمية التابع للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، في آذار/مارس الماضي. والالتزام بالتحرير والتنافس في قطاع التكنولوجيات المذكورة يفتح الباب لمكاسب الإنتاجية ولإنشاء الثروة المستدامة من خلال زيادة الاستثمار الخاص.

ومن الواضح أن القطاع الخاص لديه المرونة والموارد الكفيلة بأن يتقدم بحلول ابتكارية للمشاكل الفريدة التي تواجهها البلدان النامية. وينبغي للحكومات أن تبحث عن فرص الشراكة مع القطاع الخاص كي تتيح منافع التكنولوجيات الجديدة. وكما يدل تقرير حديث العهد صدر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإن البلدان التي تبني بيئة تفضي إلى استثمار من جانب القطاع الخاص، والتي تستطيع أن تتكيف لتتماشى مع الابتكار التكنولوجي، تجني أعظم الثمار من شبكات الاقتصاد. فمثلا هناك كثير من التكنولوجيات التي بلغت ذروة الفن، والتي تقوم على أساس بروتوكول الاتصالات اللاسلكية والإنترنت، تستعمل في الوقت الحاضر في العالم كله لتوفير الاتصالات بالمجتمعات الريفية. وفي الوقت نفسه، تؤدي تطبيقات الطب الذي يمارس عن بعد إلى تحسين العناية الصحية بالملايين من المواطنين في المناطق النائية، بإتاحة الفرص للأطباء للاطلاع في الوقت الفعلي على المعلومات الطبية الحيوية.

غير أن أموال الاستثمار لن تتدفق إلا نحو الاقتصادات التي تنشئ مؤسسات إدارية وتجارية تقوم على أساس قواعد شفافة ويستطاع التنبؤ بها، خصوصا على أساس سلامة الحكم. والشركات، من داخلية وأجنبية، تقتضي تأكيدات بأن اللوائح شفافة وعادلة وبأن العقود سوف تطبق – أي، باختصار، إلى تأكيدات بوجود قاعدة قانونية سليمة للاستثمار التجاري.

وأخيرا فإن الاستثمار أوسع مجالا من مجرد تدفق رأس المال. فهو يشمل الاستثمار في الناس أنفسهم. والتدريب في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمبادرات التعليمية إنما هما حجر الزاوية للتوسع في التوصل إلى تكنولوجيات قائمة على أساس المعلومات وفي استعمالها. ونحن مدركون لوجود كثير من مبادرات التدريب المحلية والإقليمية والعالمية، يجري فيها تعليم المستعملين والمهندسين كيف ينشؤون ويُشغِّلون ويصونون شبكات اتصال معقدة. ومعهدنا للتدريب على الاتصالات السلكية واللاسلكية في الولايات المتحدة قد وفر تدريبا مجانيا على شؤون الإدارة والسياسة والتقنية لأكثر من ٦ ٠٠٠ مهني من ذوي المواهب، ينتمون إلى العالم النامي.

وعلينا أن نتعلم أمورا كثيرا بعضنا من بعض. وبينما لا يوجد نموذج فريد لتحقيق تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلا أننا نتفق جميعا على أن التحدي كبير وعلى أن الفرص – إذا ما كانت ناجحة – لها أبعاد تاريخية. لهذا السبب أعلن الرئيس منذ وقت وجيز ”حساب تحديات الألفية“ المصمم لمساعدة البلدان التي تمارس حكما سليما على الاستثمار في شعوبها وعلى تشجيع الحرية الاقتصادية. وسوف تسعى الولايات المتحدة إلى مساندة الحكومات في البلدان النامية التي تثبت التزاما بالإصلاحات الداخلية اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

والتقدم الذي نحرزه سوف يكون فيه محطات توقف كثيرة على طول الطريق. فالمرحلتان المتمثلتان في عقد مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، واللتان ستجمعان بين الدول الأعضاء والقطاع الخاص والمجتمع المدني في عام ٢٠٠٣ ثم مرة ثانية في عام ٢٠٠٥، هما نقطتا توقف هامتان في هذه الرحلة.

إننا لا نستطيع أن نترك هذه الفرصة تفوتنا. فهذا الحوار العالمي حيوي لكل فرد يريد أن يتمتع جميع مواطني العالم بمنافع عصر الإعلام.

السيد ما سونغده (الصين) (تكلم بالصينية): اليوم، إذ يتقدم العلم والتكنولوجيا بسرعة مذهلة، أوجدت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فرصا رقمية هائلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم. إن نمو الإنترنت والبنى الأساسية الأخرى للإعلام قد أتاح للمعلومات والمعارف اللازمة للتنمية أن تنتشر على نطاق واسع وبسرعة. وكما أن التجارة الإلكترونية قد دفعت عجلة العولمة الاقتصادية، فإن الحكومة الإلكترونية تساعد الحكومات على خدمة الجمهور بمزيد من الانفتاح والكفاءة.

غير أن التكنولوجيات المذكورة آخذة في التنامي بطريقة غير متوازنة. فالبلدان المتقدمة النمو تستفيد استفادة كاملة من المنافع الهائلة التي تأتي بها الفرص الرقمية، بينما معظم البلدان النامية، والبلدان ذات الدخل المنخفض منها بنوع خاص، تواجه أشد التحديات الناجمة عن الفجوة الرقمية. ومما له دلالته أن هذا الاجتماع من اجتماعات الجمعية العامة، المخصص لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، إنما يعقد إزاء هذه الخلفية من الأمور. وهذا الاجتماع يتيح لنا فرصة النظر بجدية في مسألة الفجوة الرقمية، في سبيل تبادل الآراء والبحث عن طرائق لسد تلك الفجوة.

وأود أن أتناول ثلاث نقاط. النقطة الأولى، هي أنه توجد أسباب اجتماعية واقتصادية عميقة الجذور للفجوة الرقمية. فالحاجز السعري لمنتجات الإعلام واحتكار بعض التكنولوجيات والمنتجات هما سببان رئيسيان للاتساع المستمر في تلك الفجوة الرقمية. والواقع أن قلائل جدا من البلدان المتقدمة النمو وشركاتها المتعددة الجنسيات، مع ما تملكه من اقتصادات وخبرات مقتدرة، إنما تتولى التحكم في التكنولوجيات الأساسية في مجال المعلومات والاتصالات، وتضع المعايير والمقاييس في ذلك المجال. ومعظم البلدان النامية مهددة بأن تُهمش في هذه العملية. وعلى الرغم من أن أسعار منتجات تكنولوجيا المعلومات قد هبطت، إلا أن المستهلكين لا يزالون يحتاجون إلى أن ينفقوا قدرا كبيرا من المال كي يظلوا مواكبين للتحسينات الدائمة، مما يضغط على موارد البلدان النامية.

وللفجوة الرقمية وقع رئيسي على التنمية والاستقرار في العالم. وبما أن تكنولوجيا المعلومات قوة دافعة وراء تنمية الاقتصاد والتعليم والثقافة، فإن الفجوة الرقمية ليست مجرد ذات صلة مباشرة بالهوة بين الأغنياء والفقراء اليوم، بل إنها

سوف تسهم في توسيع تلك الهوة للأجيال القادمة كذلك، مما يُلغي جهودنا الهائلة المبذولة في سبيل التنمية المستدامة.

والنقطة الثانية هي أن التعاون الدولي هو النهج المثالي لسد الفجوة الرقمية. فللبلدان النامية سوق احتمالية واسعة، وثروة من الموارد البشرية وتكاليف الإنتاج فيها منخفضة. ولذا فمن الممكن تماما – بل إنه من المحتم في الواقع – الجمع بين إمكانية السوق الموجودة في البلدان النامية والتكنولوجيا الموجودة لدى البلدان المتقدمة النمو بحيث تقومان معا بنشر وتطبيق تكنولوجيا المعلومات. وينبغي أن تضطلع البلدان المتقدمة النمو بمزيد من المسؤوليات وأن تقدم المساعدة اللازمة للبلدان النامية على شكل رأسمال وتكنولوجيا وخبرة، لتشييد بنيتها الأساسية الإعلامية ولتحسين إمكانياتها الداخلية. إن ذلك لن يكون في صالح البلدان النامية فحسب بل سيفتح كذلك مزيدا من الأسواق للبلدان المتقدمة النمو.

وفي الوقت نفسه، ينبغي للبلدان النامية توسيع التعاون بشكل أساسي فيما بين بلدان الجنوب في مجال تكنولوجيا المعلومات، وعليها أن تتشاطر قصص النجاح وأن تعتمد على خبرات بعضها البعض. وقد لاحظنا أن المجتمع الدولي، والأمم المتحدة على وجه الخصوص، يبذل جهودا في هذا الصدد. ويوضح إنشاء فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن الأمم المتحدة تقوم بدور هام وإيجابي في هذا المجال.

والنقطة الثالثة، أن الصين، بوصفها بلدا ناميا، قد واجهت التحدي الهائل المتمثل في الفجوة الرقمية، ولكن لا يزال هناك فجوة كبيرة بين الصين والبلدان المتقدمة النمو. فنسبة الهواتف الثابتة في الصين إلى السكان لا تزيد على ١٧ في المائة، مقارنة بأكثر من ٦٠ في المائة في البلدان المتقدمة النمو. وإذ ندرك تماما الأثر الهائل والطويل الأجل الذي سيترتب على سد الفجوة الرقمية بالنسبة للتنمية والاستقرار، فقد زدنا من الاستثمار في إنشاء البنية الأساسية للمعلومات في إطار استراتيجيتنا الإنمائية الوطنية.

وفي نفس الوقت، نشارك بنشاط في التعاون الدولي في إطار الأمم المتحدة. ومنذ عام ٢٠٠٠، شاركت حكومة شنغهاي المحلية على مدى ثلاث سنوات على التوالي مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في عقد المنتدى الرفيع المستوى بشأن إشاعة المعلوماتية في المدن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويوفر هذا المنتدى فرصا لتبادل الرأي والتعاون الفني بين صناع القرارات الحكوميين على المستويين الوطني والمحلي وأيضا على مستوى قادة قطاع الأعمال في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. كما يوفر هذا المنتدى دراسات لحالات بعينها، والخطط لحل المشاكل ومشاريع التعاون بغية تيسير تطبيق تكنولوجيا المعلومات.

وبدعم من فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أنشأت الصين والهند ومحفل آسيا والمحيط الهادئ للتعاون الاقتصادي وعشرات من البلدان الأخرى والمنظمات والمؤسسات الدولية، شبكة إقليمية آسيوية في شنغهاي منبثقة عن فرقة العمل بغية تيسير تنفيذ خطة العمل التي وضعتها فرقة العمل في آسيا.

ويقول تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لعامي ١٩٩٨/١٩٩٩ إن المعرفة مثل الضوء. فهي وإن كانت عديمة الوزن وغير ملموسة، يمكنها أن تجوب العالم في يسر، وأن تضيء حياة الناس في كل مكان. غير أن المليارات من البشر ما زالوا يعيشون في ظلام الفقر دونما سبب. ورغم أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد يسرت نقل المعلومات والمعرفة بسرعة الضوء، فإن العديد من العوائق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الشديدة لا يزال قائما. فالشبكات الكهربائية التجارية الواسعة النطاق تعمل منذ

قرابة ١٠٠ عام، ولكن ثلث سكان العالم مازالوا محرومين من الإمداد بالطاقة الكهربائية. ويرجع اختراع الهاتف إلى أكثر من قرن مضى، ولكن لا يزال أكثر من ثلث سكان العالم لم يجروا اتصالا هاتفيا واحدا في حياتهم. وشبكة الإنترنت تستخدم على نطاق واسع منذ أكثر من ١٠ سنوات، ولكن أقل من ١٠ في المائة من سكان العالم هم الذين يمكنهم أن يتحملوا تكلفة الربط بها. والعلم قد أدى إلى حضارة عظيمة يمكن للبشرية أن تفخر بها، ولكن التفاوتات الهائلة جعلت من الصعب تحقيق الهدف النبيل المتمثل في وضع العلم في خدمة البشرية جمعاء. ويحدونا الأمل في أن تتخذ إجراءات فعالة على نطاق عالمي لسد الفجوة المعرفية، والفجوة التكنولوجية، والفجوة الرقمية.

السيد ماتسونامي (اليابان) (تكلم باليابانية؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): يسرني أن أتكلم باسم حكومة اليابان في هذا الاجتماع للجمعية العامة المكرس لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية. وحيث أن اليابان قامت بجهود لتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال، فإننا نرحب بهذه الفرصة لتعميق مناقشة المجتمع الدولي لهذا الموضوع.

لقد تناولت الأمم المتحدة لأول مرة قضية الفجوة الرقمية قبل عامين، عندما أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات موضوعا للجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي مؤتمر قمة الألفية للأمم المتحدة، المعقود في نفس العام، اتفق زعماء العالم على العمل لضمان أن تكون فوائد التكنولوجيا الجديدة – وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات – متاحة للجميع. ويوفر اجتماع اليوم للمجتمع الدولي فرصة هامة لمتابعة هذا المقصد. وإننا نقدر المبادرة بالدعوة إلى عقد هذا الاجتماع، وهي مبادرة اتخذها رئيس الجمعية العامة، السيد هان سونغ – سو، ممثل جمهورية كوريا، وهو بلد يقف في الطليعة في هذا المجال، وقد حقق معدلات عالية من الاشتراكات في خدمات الإنترنت فائقة السرعة.

ومن الشائع أن تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد جلب أهم تحول هيكلي في العالم منذ الثورة الصناعية. وحقيقة الأمر أن هذه الظاهرة قد أضحت تعرف بثورة تكنولوجيا المعلومات. وتبذل دول العالم جهودها من أجل إقامة مجتمع المعلومات الذي يحصل فيه الجميع على الفائدة الكاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدام تلك التكنولوجيات بوصفها أساسا للتنمية.

إن تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال أمر لا غنى عنه للإعداد لمثل هذا المجتمع في القرن الحادي والعشرين، حيث ستصبح المعلومات والمعرفة مصدرا للقيمة المضافة. ولهذا الغرض، عززت اليابان جهودها بصورة جذرية في الأعوام الأخيرة للنهوض بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتحديدا، من خلال التعاون مع القطاع الخاص، أرست الحكومة استراتيجية ''اليابان الإلكترونية'' وهي تسعى لتحقيق مجتمع يمكن لكل الشعب الياباني فيه أن يحقق أقصى استفادة من تكنولوجيا المعلومات.

وفضلا عن ذلك، تتيح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للبلدان أن تتجاوز المراحل المبكرة من التطوير. وخير مثال على ذلك هو الاستخدام الواسع النطاق للهواتف الخلوية: فالاتصالات السلكية واللاسلكية يمكن تعزيزها بدون استثمارات ضخمة في كوابل الهاتف والمعدات الأخرى. ويمكن للبلدان أن تسعى لتحقيق أهداف التنمية في الألفية – مثل الحد من الفقر وتحسين الصحة والتعليم – بسياسات أكثر فعالية عندما تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات استخداما كاملا. وبعض البلدان النامية قد حققت بالفعل إنجازات هامة في هذا المجال. وهكذا، فإن

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي حقيقة الأمر، ليس من السهل على البلدان النامية أن تحصل على فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فثمة خطر ألاّ تشارك تلك البلدان بصورة كاملة في مجتمع المعلومات والاقتصاد الدولي لأنها غير قادرة على مواكبة الابتكارات المتسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهذا صحيح بشكل خاص عندما لا يكون بوسع البلدان تلبية الشروط بتهيئة البنية الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، مثل الكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية والتعليم. ويمكن أن تؤدي الفجوة الرقمية إلى زيادة اتساع الهوة الاقتصادية بين البلدان الصناعية والبلدان النامية. وتلافيا لمثل هذا الوضع، لا بد من سد الفجوة الرقمية ولا بد أن يتحول المجتمع حتى يتسنى لأكبر عدد ممكن من البشر أن يستفيدوا من الفرص التي توفرها هذه التكنولوجيا وحتى يمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية.

ومن هذا المنظور، تسعى اليابان لتحقيق الهدف المشترك للمجتمع الدولي بجعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات متاحة للجميع من خلال معالجة الفجوة الرقمية.

وبالتحديد، فإن اليابان دعت المجتمع الدولي إلى دراسة هذه المسألة بطرحها في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية في كيوشو أوكيناوا في سنة ٢٠٠٠ وباقتراح ميثاق أوكيناوا المعني بالمجتمع العالمي للمعلومات. ونتيجة لذلك، أبرزت مسألة مجتمع المعلومات على جدول الأعمال العالمي. وفي تلك المناسبة، أعلنت اليابان أنها ستعد مجموعة شاملة من برامج التعاون لتخطي الفجوة الرقمية بتمويل عام. ونفذت مشروعات تعاون بلغت قيمتها ٢.٢ من بلايين الدولارات، مؤكدة التعاون مع المنظمات الدولية، بما في ذلك المساهمة في صناديق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. وستواصل اليابان التعاون، بقدر الإمكان، مع البلدان التي تظهر مسؤوليتها في هذا المجال.

بالإضافة إلى ذلك، اقترحت اليابان برنامج آسيا الواسع النطاق، الذي يستهدف وضع أهداف واضحة لإقامة بيئة إنترنت واسعة النطاق للجيل القادم بسرعة عن طريق التعاون الإقليمي في آسيا.

وقد أخذ القطاع الخاص زمام المبادرة في وضع ونشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولذلك، من المهم أن تستخدم استخداما كاملا طاقة القطاع الخاص حتى تستخدم تلك التكنولوجيات استخداما فعالا من أجل التنمية. ولهذا الغرض، وكشرط مسبق للتعاون الدولي، تحتاج الدول النامية إلى تهيئة مناخ مؤات لأنشطة القطاع الخاص.

وحتى تيسر البلدان النامية فرص الأعمال وتجذب الاستثمار الأجنبي، من الضروري أن تتحمل مسؤوليتها وتعمل لتحسين بيئة الأعمال والاستثمار. وينبغي للبلدان الصناعية، والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، والقطاع الخاص في البلدان الصناعية، باعتبارها شريكة للبلدان النامية، أن تقوي تعاونها لدعم تلك الجهود التي تبذلها البلدان النامية.

والسيد اوتسومي، الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، تكلم عن المؤتمر العالمي المعني بمجتمع المعلومات، المقرر عقده في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥. وأعتقد أن تخطي الفجوة الرقمية سيكون أيضا موضوعا هاما لمؤتمر القمة هذا.

ومناقشة اليوم، التي ليست سوى واحدة من مجموعة من الجهود التي تبذل لتخطي الفجوة الرقمية، تسهم في

الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة. وبناء على المناقشات التي سنجريها خلال هذا الاجتماع، وأيضا على المناقشات التي تجريها فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفرقة عمل مجموعة الثمانية المعنية بالفرصة الرقمية، أود أن أدعو المجتمع الدولي إلى التأكيد مجددا على الدور الهام الذي تؤديه تلك التكنولوجيا في التنمية، وإلى مضاعفة جهوده للتغلب على الفجوة الرقمية. واليابان تنوي، من جانبها، أن تعزز بشكل ثابت التعاون مع البلدان النامية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الجزائر.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن ارتياح وفد بلدي لعقد هذا الاجتماع في الوقت المناسب تماما للجمعية العامة المخصص لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية.

إن هذا الاجتماع يوفر فرصة مثالية لتبادل الآراء بين الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة والعناصر الاجتماعية الفاعلة الأخرى المشاركة بشأن مسألة بالغة الأهمية ألا وهي: تخطي الفجوة الرقمية، التي ضاعفت الفجوة بين الشمال والجنوب، وزيادة الإمكانات التي توفرها التكنولوجيا الرقمية في مجتمع المعلومات الجديد.

وبلوغا لهذه الغاية، يبدو من الأساسي تجديد توافق الآراء الدولي لتحقيق أهداف إعلان الألفية، التي تستهدف استخدام إمكانيات المعرفة والتكنولوجيا الاستخدام الأكمل ووضعها في خدمة التنمية. وبالفعل، فإن التكنولوجيا تحقق الآن تقدما كبيرا. وثمة أوجه تقدم كبيرة تسجل في مجال المعلومات والاتصالات، تزيد كل يوم تقريبا الإمكانات للإسراع بالتنمية بشكل كبير.

ومع ذلك، فكون هذه الإمكانية الهائلة لا يستفيد منها الجميع بشكل متساو، من المحتمل أن يزيد تهميش اقتصادات وسكان غالبية البلدان النامية أو استبعادهم بدون رجعة من فوائد ومكاسب العلوم والتكنولوجيا.

وهنا نعتبر من الضروري إيجاد الوسائل المجددة الفعالة لوضع تلك الإمكانية في خدمة التنمية للجميع. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن ينطوي على تعريف وإزالة العقبات وتلك القيود التي لا مبرر لها التي تعوق حصول البلدان النامية على التكنولوجيا فتصبح بالتالي محل تركيز اجتماعنا.

ومن ثم، فإن جمعيتنا مدعوة في هذا الاجتماع إلى النظر في كل المسائل ذات الصلة التي أثارها مجتمع المعلومات، وهي مدعوة بالتالي إلى وضع رؤية شاملة وترجمة مشتركة للأهداف والتحديات التي ينطوي عليها.

وهذا أمر حاسم بشكل خاص بالنظر إلى أن عددا كبيرا من سكان كوكبنا لا يشتركون، في الوقت الحاضر، في مجتمع المعلومات بسبب الصعوبات في الحصول على تكنولوجيا المعلومات. بل الأكثر خطورة، أن فوارق أخرى آخذة في الظهور كل يوم إلى جانب هذا الفارق في الحصول على تكنولوجيا معلومات جديدة، وهي تفاقم الفوارق القائمة التي تشمل الدخل، ومستوى التعليم، والضعف، والعزلة الجغرافية والاجتماعية.

ولذلك، يجب أن نظل يقظين حيال هذه الفجوة الرقمية التي لا تزال تعمل على تزايد نوع جديد من العزلة، وعلى وجه الخصوص في مجال الحصول على المعرفة.

ومن الواضح أن المعرفة التكنولوجية والتنمية مطلبان للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وبينما هناك تركيز قوي للمعرفة والتكنولوجيا في عدد محدود من البلدان، لا تزال غالبية سكان العالم يعيشون في حالة من الفقر. وكثيرون لم يستفيدوا من تلك المزايا الناجمة عن الثورة التي وقعت في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونتيجة لهذا، فإن

معظم البلدان النامية تواجه الآن اعتمادا تكنولوجيا وتفرض عليها تكنولوجيات لا تتواءم سواء مع مشاكلها الخاصة أو مع احتياجاتها المحددة.

إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عامل حيوي في إقامة اقتصاد عالمي يتسم بالنمو المتسارع، والتنمية المستدامة، والقضاء على الفقر والاندماج الأفضل لكل البلدان في شبكات اقتصادية.

وخطى العولمة تعتمد إلى حد كبير على أوجه التقدم في العلوم والتكنولوجيا. وينبغي للبلدان النامية أن تستفيد من أوجه التقدم هذه بأسلوب كاف ومرض، بمساعدة المجتمع الدولي، حتى يمكنها أن تحصل على المعرفة العلمية والتكنولوجية التي تحتاجها، وأيضا على المهارات العملية والترتيبات المؤسسية المرتبطة بإدارة التكنولوجيا.

إن البلدان النامية مدركة للحاجة الملحة إلى تعزيز قدراتها الوطنية في سبيل استطاعتها إنشاء هيكل مناسب للمبادرات الخارجية الرامية إلى تنمية استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. والجزائر تعتقد أن هذا ينبغي أن يتضمن صياغة سياسات استراتيجية وقطاعية في هذا المجال، وكذلك استكشاف الفرص لإدخال ونشر تلك التكنولوجيات في القطاعات التي يمكن أن تستعملها فورا، مثل قطاع التجارة وقطاع الصحة.

ويمكن لمجتمع التنمية والقطاع الخاص أن يساندا إنشاء برامج محددة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية لكفالة الدمج الرقمي لأشد البلدان حرمانا. وفي هذا الصدد يمكن للشراكة الجديدة تنمية أفريقيا أن تُكوِّن مشروعا رائدا لتحقيق هذا الدمج. والأطراف الضالعة في إنشاء تلك المبادرة الأفريقية لديها كل الحظ الممكن لاستعمال تلك الفرصة لتسليط الضوء على الدور الحاسم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية.

أما منظمات منظومة الأمم المتحدة فلها، من جانبها، دور تؤديه: وهو أن تكون حافزا أساسيا وحازما فيما يتعلق بالتوصل إلى التكنولوجيا وإلى نقل التكنولوجيا من خلال إيجاد شراكات تستطيع أن تسهم في التنمية العالمية بطريقة بناءة وملموسة. ويجب على الأمم المتحدة بصفة خاصة أن تؤدي دورا قياديا للمساعدة على صياغة استراتيجيات التنمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوفير البُعد الدولي اللازم الذي يسمح للجهود بأن تسد الفجوة الرقمية العالمية، في سبيل استعمال التكنولوجيات الرقمية لتحقيق أهداف تنمية الألفية.

السيد يانغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني كثيرا أن أكون هنا متكلما أمام هذا الاجتماع للجمعية العامة المخصص لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية. لم يكن هناك وقت أنسب من الوقت الحالي لعقد هذا الاجتماع، حيث أنه يجمع بين زعماء العالم في وقت تتسع فيه كثيرا الفجوة الرقمية. وفي هذا الصدد أود أن أعرب عن امتناني للرئيس، السيد هن سونغ – سو، الذي أدى تفانيه الذي لا يتزعزع إلى إمكان عقد هذا الاجتماع. واليوم، بالنيابة عن جمهورية كوريا، يطيب لي أن أبين للجمعية عملية الحوسبة في كوريا.

فكما يعلم تماما بعض الأعضاء، أن لكوريا نصيبها من الذكريات البائدة. ففي عهد قريب أي في أوائل الثمانينات، كان معدل انتشار خطوط الهاتف الثابتة في كوريا لا يزيد عن ٧ في المائة. ولم يكن ذلك مدعاة للدهشة في بلد استطاع أن يركب آخر قطار نحو التصنيع، ولم يكن لديه بالتالي كثير من البنى الأساسية. غير أن تفهما مشتركا قد نشأ بين شعب كوريا، وهو أنه على الرغم من كونه قد تأخر في التحول الصناعي، إلا أنه لم يسمح لنفسه بتكرار الأخطاء ذاتها في مجال المعلومات. وبهذا التصميم الشديد الذي أخذ صداه يتردد في كل ركن من أركان المجتمع

الكوري، بذلت حكومة كوريا جهدا شاملا لتغذية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولتحويل الأمة إلى المجال الرقمي.

واليوم أستطيع أن أقول باقتناع شديد إن هذا الجهد لم يبذل عبثا. فلدى كوريا اليوم البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية الأكثر تقدما في العالم، وبرزت بوصفها الزعيم العالمي في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وانتشار خطوط الهاتف الثابتة في كوريا يبلغ في الوقت الحالي أكثر من ٥٠ في المائة، وهناك ٦٣ في المائة من مجموع سكانها – البالغ عددهم ٣٠ مليون نسمة – قد اشتركوا في خدمات الأجهزة المحمولة ذات التوصل المتعدد لأقسام الكود. غير أن هدف كوريا لم يعد مجرد أن يكون تابعا بل أن تحقق الامتياز. ولذا لم نضيع وقتا في التحول إلى الجيل التالي من تكنولوجيا الاتصالات المحمولة، وهو جهد نجح تماما عندما أصبحت كوريا البلد الأول في العالم الذي يشرع في الجيل الثالث من خدمات الاتصال المحمول.

وفي الوقت الحاضر، بعد مضي مجرد سنة ونصف على بدء تلك الخدمة، هناك أكثر من سبعة ملايين من المشتركين في أجهزة الإنترنت المحمولة الذين يستعملون خدمات الجيل الثالث. وهناك أكثر من ٥٠ في المائة من الكوريين يستعملون الآن الإنترنت في حياتهم اليومية، وهناك ٨,٥ مليون أسرة كورية متصلة بالإنترنت ذي الحزمة الواسعة، بما لا يقل عن ١ ميغابايت في الثانية الواحدة. وعند حلول نهاية هذا العام من المتوقع أن يكون عدد تلك العائلات قد تزايد إلى ١٠ ملايين، مما يعني أن ٨٠ في المائة من جميع العائلات ستكون متصلة بشبكة الحزمة الواسعة. وفي آذار/مارس ٢٠٠٢، أعلنت حكومة كوريا أن خدمة الإنترنت على الحزمة الواسعة ستصبح خدمة عامة لجميع الشعب الكوري. هذه الوقائع سوف تسمح بالاعتراف بكوريا كأحد البلدان التي بلغت أعلى مستوى من توفير المعلومات.

إن أهمية النجاح الكوري لا تكمن في مجرد أنه أنجز في مثل هذا الوقت الوجيز. بل أن له آثارا أبلغ هي أن هذا النجاح قد زود كوريا بالتربة الخصبة للغاية التي يمكن فيها غرس بذور الصناعة القائمة على أساس المعرفة. والواقع أن صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كوريا قد تمتعت بأرض خصبة لمدة طويلة لا بأس بها، واستطاعت بذلك أن تكون الدعامة الرئيسية للاقتصاد الكوري، إذ تمثل ١٣ في المائة من إجمالي الناتج المحلي و ٢٥ في المائة من مجموع حجم الصادرات. وعند هذه النقطة، قد يجدر أن نذكر بإيجاز كيف توصلت كوريا إلى تحقيق هذا النجاح.

في عام ١٩٩٥ طبقت كوريا قانونها الأساسي بشأن تعزيز المعلومات؛ وفي عام ١٩٩٦ أنشأت صندوقا لهذا التعزيز. وفي عام ١٩٩٧ أنشأت كوريا أول مجلس للمعلومات مشترك بين الوزارات، يرأسه الرئيس نفسه. وقد أتاح ذلك الأمر لمختلف الوكالات والوزارات أن تنسق سياسات كل منها في مجال المعلومات.

وكان أول عامل من عوامل النجاح هو الإرادة القوية والرؤية الجلية للرئيس كيم داي – جونغ والخطة الشاملة لتعزيز المعلومات التي صُممت لتحقيق رؤية الرئيس وإرادته. وبالإضافة إلى ذلك، طبقت كوريا في عام ١٩٩٩ مبادرة ''سيبر كوريا'' للقرن الـ ٢١، وبذلك أصبحت كوريا مزودة بما يلزمها من قوانين وصناديق ومنظمات وبرامج.

وكان عامل النجاح الثاني هو البرنامج الكوري للتدريب على الإنترنت الذي جرى تنفيذه لإزالة الفجوة الرقمية بين الطبقات الاجتماعية – الاقتصادية وبين مختلف المناطق. وهذا التدريب للسكان عموما أمر نفيس للغاية،

لأنه يولد طلبا في السوق. وبالإضافة إلى ذلك ركزت حكومة كوريا تركيزا كبيرا على إنشاء فصول دراسية تعنى بالإنترنت على جميع المستويات المدرسية، بالربط بينها وبين خدمات الإنترنت ذات الحزمة الواسعة. وبالإضافة إلى ذلك وفرت كوريا برامج لمحو الأمية في شؤون الإنترنت والحاسوب، استهدفت ١٠ ملايين كوري، يشملون ربات الأسر، والعسكريين، والمعوقين بدنيا، بل وأيضا نزلاء السجون ومراكز إصلاح الأحداث. وقد أسفر ذلك عن إنشاء قاعدة عريضة للمعلومات، مما ولّد طلبا هائلا على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

أما العامل الثالث الذي أسهم في نجاح كوريا فقد كان إدخال المنافسة في سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية. وبسبب البيئة التنافسية في الأسواق، لم يكن لدى موردي الخدمات إلا قليل من الخيار في وجوب الالتزام بأسعار منخفضة جدا للاتصالات السلكية واللاسلكية. وبينما جذب انخفاض الأسعار عددا هائلا من المشتركين وولّد بدوره مزيدا من الطلب، أوجد ذلك ''دائرة حميدة'' في خدمات الإنترنت ذات الحزمة الواسعة.

ويتمثل العنصر الرابع في تنمية الموارد البشرية والتكنولوجيات الأساسية للمعلومات والاتصالات – وهو أحد أهم العناصر على الإطلاق. ولم تكتف كوريا بالاستثمار في التطوير التكنولوجي، بل وفي تنمية الموارد البشرية أيضا، للإعداد لنمو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المستقبل. وباتحاد الحكومة والقطاع الخاص على تحقيق هدف مشترك، تمكنت كوريا من تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات الأهمية الاستراتيجية، واستغلالها تجاريا.

ونتيجة لتلك الجهود، تمكنت كوريا من أن تغزو أسواق العالم بمنتجاتها الرائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل منتجات الاستخدام المتعدد بتقسيم الشفرة ''CDMA''، ورقائق الذاكرة الإلكترونية، وشاشات العرض الترانزستور الرقيقة جدا المستخدم فيها البلور السائل، والإنترنت العريض النطاق والمعدات المرتبطة بذلك، ومعدات الإرسال عن طريق السواتل والتلفاز الرقمي.

إنني انتمي إلى كثيرين من سعداء الحظ الذين أتيحت لهم فرصة المشاركة في تحويل كوريا من أمة فقيرة إلى أمة رائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى العالم. ولذلك، أعتقد أنني في وضع أقدر من كثيرين على فهم الصعوبات التي تواجهها دول كثيرة. وأرى من حسن الحظ أن الأمم المتحدة استعدت لمعالجة هذه المسألة. وقد أنشأت الأمم المتحدة فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمواجهة التحديات التي تشكلها الفجوة الرقمية المتنامية. علاوة على ذلك، ستعقد المرحلة الأولى من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات خلال العام المقبل. ومن شأن كل هذه الجهود أن تخفف بالتأكيد من حدة بعض المشاكل الناجمة عن الفجوة الرقمية. ويحدوني الأمل، بصورة خاصة، في أن تكون اجتماعات مؤتمر القمة العالمي الذي سينعقد في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥ مفيدة ومثمرة وفي أن تتمخض عن قيام تعاون ملموس في مواجهة الفجوة الرقمية.

ولا بد أن هناك ملايين الطرق لدعم الدول النامية في سعيها للحاق بعصر المعلوماتية. ولكن، ينبغي ألا يغيب عن بالنا عند تقديم مثل هذا الدعم، أن من الأفضل أن تعلم الشخص الجائع كيف يصيد بدلا من أن تكتفي بإعطائه سمكة. وأعتقد أن التجربة الكورية يمكن أن تكون مفيدة جدا للدول التي تمر بعملية المعلوماتية. وكوريا مستعدة لتشاطر خبرتها ومعرفتها التي اكتسبتها بصعوبة مع الدول التي تحتاج إليها.

وكوريا قد احتضنت بالفعل قضية سد الفجوة الرقمية. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، اقترح الرئيس كيم داي – جونغ مبادرة خاصة للتعاون الآسيوي بغية حسم المسائل المتصلة بالفجوة الرقمية، وأصبحت تلك المبادرة معلما بارزا في مسعى كوريا إلى سد الفجوة الرقمية. وفي نفس الوقت، فإن كوريا عضو مؤسس في مؤسسة غيتواي للتنمية، التي أنشأها البنك الدولي في مسعى لسد الفجوة الرقمية.

بالإضافة إلى ذلك، قامت كوريا منذ عام ١٩٩١ بتدريب أكثر من ١ ٥٠٠ شخص من البلدان النامية من الموهوبين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك في إطار جهودها لتشاطر الخبرة الكورية وتشجيع المعرفة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية في تلك البلدان. ومنذ أوائل التسعينيات، أوفدت كوريا ٢٥٠ من خبراء تكنولوجيا المعلومات إلى ٢٥ بلدا. واعتبارا من العام الماضي، بدأنا في إيفاد المتطوعين من الشباب إلى أكثر من ٢٠ بلدا لتعليم مهارات استخدام شبكة الإنترنت. وفي نفس الوقت، ساعدت كوريا على بناء مراكز إقليمية للمعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية ودعمت مختلف المشاريع التدريبية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية من خلال اللجنة الاقتصادية الكورية لصندوق تعاون أفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الكورية لصندوق آسيا والمحيط الهادئ.

غير أن سد الفجوة الرقمية مهمة ضخمة ولا يمكن أن يقوم بها بلد بمفرده. لذلك، فإنني أهيب بالدول المتقدمة النمو والكيانات الأخرى أن تشارك بشكل أعمق في ذلك المسعى.

والغرض من مجيئي إلى هنا سيكون قد تحقق إلى حد كبير لو أن بياني هذا قد أعطى البلدان النامية الأمل وحفز البلدان المتقدمة النمو على العمل. ولديّ إيمان راسخ بقدرة الأمم المتحدة والتزامها بسد الفجوة الرقمية. وأتمنى للجمعية هذه كل النجاح.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أتشاور مع الأعضاء فيما يتعلق بالحاجة إلى عقد جلسة عامة إضافية. ولعل الأعضاء يذكرون أن الجمعية العامة قررت في الفقرة ١ من القرار ٥٦/٢٥٨ أن يتألف اجتماع الجمعية العامة من ثلاث جلسات عامة. وبالإضافة إلى هذا، أود أن أبلغ الدول الأعضاء، في هذا الصدد، بأنه لا يزال هناك حوالي ٥٥ متكلما مدرجة أسماؤهم في قائمة المتكلمين. وحتى تحقق الجمعية رغبة كل المتكلمين الباقين، أود أن أقترح أن تعقد الجمعية العامة جلسة عامة إضافية صباح غد، الثلاثاء، ١٨ حزيران/يونيه، من الساعة ١٠/٠٠ إلى الساعة ١٣/٠٠.

لا أرى اعتراضا.

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.